المجلد الثامن والعشرون للعام ٢٠٢٤م
حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا

الزيادة والإلغاء في النواسخ الفعلية

The Increase and The Cancellation in (alnaasikha) abrogated verbs

بقلم الدكتورة

نوها جاد المولى علي جاد المولى

أستاذ النحو والصرف المساعد بقسم اللغة العربية وآدابها

كلية اللغات والعلوم الإنسانية ـ جامعة القصيم المملكة العربية السعودية

الترقيم الدولى/ ISSN: 2356 - 9050

العدد الثاني من إصدار مارس ٢٠٢٤م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٢٤/٦٩٤٠م

الزيادة والإلغاء في النواسخ الفعلية

نوها جاد المولى علي جاد المولى

قسم اللغة العربية وآدابها ـ كلية اللغات والعلوم الإنسانية ـ جامعة القصيم المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني : noha_gadelmoula@yahoo.com & 141281@qu.edu.sa

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأفعال الناسخة التي أجاز النحويون زيادتها أو إلغاء عملها، وبيان الأسباب الداعية إلى ذلك، وتوضيح ما كانت زيادته قياسية من باب " كان" كزيادة " كان"، وما كانت زيادته غير قياسية كزيادة "أمسى، وأصبح، وأضحى"، وتوضيح آراء النحويين في زيادة " كاد " من باب أفعال المقاربة، وبيان الموضع الذي يصلح فيه الفعل الناسخ أن يقع زائدًا، هل يحدث ذلك بوقوعه في أول الجملة الاسمية، أم بوقوعه في آخرها، أم بوقوعه في وسطها ؟ ، وبيان آراء النحويين في ذلك، وكذلك توضيح المواضع التي يجوز فيها إلغاء الفعل الناسخ من باب " ظن "، والإشارة إلى الأفعال الناسخة التي يجوز أن يتحقق فيها حكم الإلغاء من هذا الباب، وما لا يصلح منها لذلك، وجمعت بين الحكمين الزيادة والإلغاء في دراستي للأفعال الناسخة؛ لاتفاقهما في إبطال عمل الفعل الناسخ .

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تظهر أفعالاً ناسخةً لم تشر كثير من كتب النحو إلى جواز زيادتها زيادة غير قياسية، والترجيح لأي من الأمرين الإعمال أو الإلغاء لأفعال ناسخة من باب " ظن" اختلف النحويون في ترجيح أي الأمرين فيها؛ وقد انتظم بحثي في مقدمة، وتمهيد، وخمسة مباحث، وخاتمة ضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها، متلوة بثبتٍ

ضمنته أسماء المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها، وفهرسًا للموضوعات التي تناولتها في دراستي هذه.

وقد انتهجت في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي الوصفي، وذلك ببيان و توضيح الأفعال الناسخة التي أجاز بعض النحويين زيادتها من بابي "كان، وكاد"، والإلغاء من باب "ظن"، مرتبةً إياها وفق ألفية ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، وتوصلت من دراستي هذه إلى أن الفعل الناسخ الذي اتفق النحويون على "زيادته" هو "كان"؛ لأن الزيادة فيه قياسية، وما عداه من الأفعال الناسخة التي أجاز بعض النحويين زيادتها هي زيادة غير قياسية مقصورة على ما سُمِعَ، وأن الزيادة لـ "كان" لن تتحقق إلا وهي متوسطة بين المتلازمين، والإلغاء في باب "ظن" يجوز مع توسط العامل أو تأخره، وأما " كاد " –من باب أفعال المقاربة – فزيادتها خاضعة للمعنى.

وقد خلص البحث إلى عدة توصيات أهمها: حث الباحثين والدارسين على تناول الأفعال الناسخة الزائدة والملغاة في القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، فمازالت هذه الأفعال مجالاً خصبًا للدراسة.

الكلمات المفتاحية: النواسخ الفعلية، الزائدة، والملغاة.

The Increase and The Cancellation in (alnaasikha) abrogated verbs

Noha Gadelmoula Ali Gadelmoula
Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Languages and Human Sciences, Qassim University, Kingdom of Saudi Arabia
Email: 141281@qu.edu.sa & noha_gadelmoula@yahoo.com

Abstract

This study aims to shed light on the abrogated verbs that grammarians have permitted to increase or cancel, and to explain the reasons for doing so, and to clarify what was added standardly in the case of "kan," such as the addition of "was," and what was non-standard incremented, such as the addition of "evening, became, and became." and clarifying the opinions of grammarians regarding the addition of "kad" as a matter of approximation verbs, and clarifying the place in which the abrogating verb is appropriate to occur in addition. Does this happen by occurring at the beginning of the nominal sentence, or by occurring at the end of it, or by occurring in the middle of it? And a statement of the opinions of grammarians on this matter, as well as clarifying the situations in which it is permissible to cancel the abrogating verb under the heading "think," and pointing out the abrogating verbs in which the rule of abrogation may be fulfilled under this section, and those that are not suitable for that, and I combined the two rulings of addition and cancellation in my study. For copied verbs; Because of their agreement in nullifying the action of the abrogated verb verbally and verbally.

The importance of this study lies in the fact that it shows abrogated verbs that many grammar books have not indicated that it is permissible to increase them in a non-standard manner, and the preference for either matter is the implementation or cancellation of abrogated verbs under the heading of "thought", in which grammarians have differed as to which of the two matters is preferred. My research was organized into an

introduction, a preface, five sections, and a conclusion that included the most important findings that I reached, followed by a section that included the names of the sources and references that I relied on, and an index of the topics that I addressed in this study.

In this study, I adopted the inductive, descriptive approach, by tracking, counting, and analyzing the abrogating verbs that some grammarians permitted to add under the heading "was" and "almost" and canceling under the heading "thought," arranging them according to Alfiyyah Ibn Malik (d. 672 AH), and from this study I reached the following conclusions: The abrogating verb that grammarians agreed to "increase" is "kan"; Because the increase in it is standard, and the other abrogating verbs that some grammarians have permitted to increase is a non-standard increase limited to what was heard, and the increase for "was" will not be achieved unless it is intermediate between the two conjuncts, and the cancellation in the section "thought" is permissible with the mediation or delay of the factor. As for "almost" - as a verb of proximity - its increase is subject to meaning.

The research concluded with several recommendations, the most important of which are: Urging researchers and scholars to address the superfluous and abolished abrogating verbs in the Holy Qur'an, the Noble Prophet's Hadith, and the speech of the Arabs in poetry and prose, as these verbs are still a fertile field for study.

Keywords: abrogated verbs, increase, and cancelled.

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَةُ:

حمدًا لله يكافئ نعمه وتواتر آلائه ومننه، وصلاةً وسلامًا على صفوة خلقه وخاتم رسله، وعلى آله وعترته الطيبين الأطهار.

وبعد:

فإن تراث اللغة العربية هو الذي يميزها عن غيرها من الأمم، ويفرقها عن سائر اللغات، وفي مقدمة هذا التراث العظيم الدراسات اللغوية، والنحوية، فالتراث اللغوي الذي تحفل به اللغة العربية لم يكن شيئًا هينًا، فلم يهمل جانبًا من جوانب اللغة على حساب جانب آخر، فلم يبحث في الدلالة ويترك الأصوات، ولم يُعنَ بالحصر والجمع ويهمل التراكيب والأساليب، بل إن الدراسات اللغوية على اختلاف أشكالها وألوانها جاءت متكاملة ومتكافئة.

فالناظر في التراث اللغوي، يجد أن الفرع الواحد من فروع اللغة العربية قد استنفذ كل جهود الباحثين والدارسين فيه ، وهذا ما ينطبق على دراسة تراكيب الجملة وعباراتها وأساليبها.

فالنواسخ الفعلية تعد نوعًا من هذه التراكيب، بل تعد من القضايا الهامة التي تشغل حيزًا واسعًا في مجال الدراسات النحوية، فقد اختلفت أحوال النواسخ الفعلية بين الناقص، والتام، والزائد، والملغى، والمعلق عن العمل.

وعلى الرغم من أن الأفعال الناسخة قد أُفرِدَ الحديث عنها في باب النواسخ، إلا أن البحث فيها من حيث الزيادة والإلغاء غير مستوفٍ، فلم تشر كثير من كتب النحو إلى أفعال ناسخة أجاز بعض النحويين زيادتها زيادة غير قياسية من باب " كان " كـ "أمسى، وأصبح، وأضحى"، أو إلى اختلاف النحويين في زيادة " كاد " من باب أفعال المقاربة، أو اختلافهم أيضًا في

ترجيح أي الأمرين الإلغاء أو الإعمال لأفعال الناسخة من باب " ظـــن"، بـــل جاءت هذه المسائل على كثرتها متفرقة في كتب النحو ومبثوثة بين مســـائله، فكل كتاب من كتب النحو يضيف الجديد الذي لم يتناوله غيره، فأصبحتْ في حاجة إلى جمع شتاتها، وضم متفرقها، وإني لا أعرف دراسة اعتنت بتنـــاول تلك الأحكام مجتمعة، بل كل باحث يتناول منها ما يخصه من مسائلها.

ولذا جاء بحثي ليسلط الضوء على هذا الجانب ألا وهو الزيادة والإلغاء في تلك الأفعال الناسخة، كي يوفر على الباحثين كثيرًا من الجهد والوقت في التنقيب عن هذه القضايا والمسائل المبثوثة في أمهـــات المراجـــع النحويـــة، وجمعت بين الحكمين الزيادة والإلغاء في دراستي للأفعال الناسخة؛ لاتفاقهما في إبطال عمل تلك الأفعال.

الدراسات السابقة:

-زيادة " كان " وأثرها في المعنى ،دراسة نحوية -للباحث- هنـــداوي حسن محمود -مجلة كلية دار العلوم -جامعة القاهرة -العدد (٧٧)-٢٠١٥م.

-الإلغاء والتعليق في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبـــر- للباحـــث- أسامة ألماز محمد رحيم - مجلة كلية العلوم الإسلامية - جامعة بغداد- العدد (٣٠) ٢٠١٢م .

وكان من أسباب اختياري لهذا الموضوع – بعد أن استخرت الله تعالى وأيدني بفضله وتوفيقه – ما يلي:

-قلة الدراسات النحوية التي تناولت هذا الجانب من الأفعال الناسخة.

-جمع شتات هذه المسائل في مؤلف واحـــد يســـهل تناولـــه للبـــاحثين والدارسين.

-حصر الأفعال الناسخة التي تخضع للزيادة أو الإلغاء.

أهداف البحث:

- خدمةً للغة القرآن الكريم.
- رغبةً في البحث والوصول إلى الأسباب التي أدت إلى زيادة الناسخ أو إلغاء عمله.
- توضيح ما اتفق وما اختلف عليه النحاة في زيادة أو إلغاء تلك الأفعال.
- إبراز أهمية الفعل الناسخ الزائد أو الملغى، وأنه لا يقل أهمية عن الفعل الناسخ الناقص.

مشكلة البحث:

- ما المقصود بزيادة الفعل الناسخ؟
- هل يجوز زيادة أفعال ناسخة أخرى من باب " كان "؟ ،وما حكم زيادتها؟
- ما الذي يجوز زيادته من باب " أفعال المقاربة" ؟
- متى يمتنع الإلغاء في باب "ظن "، ومتى يترجح الإلغاء على الإعمال، ومتى يترجح الإعمال على الإلغاء؟
- هل كل الأفعال الناسخة من باب " ظن " يجوز فيها الإلغاء؟

أما عن الصعوبات التي واجهتني في بحثي هذا، فكانت على النحو الآتي:

- جاء الحديث عن الزائد من الأفعال الناسخة مبعثرًا في باب النواسخ.
- كثرة الخلافات النحوية المترتبة على الحكم بزيادة الناسخ أو إلغاء عمله.
- بعض المراجع والمصادر أهملت الحديث عن بعض الأفعال الناسخة التي يجوز زيادتها زيادة غير قياسية.
- صعوبة الوصول إلى باب النواسخ في كتب المتقدمين من النحاة؛

لوضع هذا الباب بعناوين مختلفة في كتبهم؛ لأن التعريف الاصطلاحي للنواسخ لم يظهر إلا على أيدي المتأخرين منهم .

هذا، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، وتمهيد، وخمسة مباحث، وخاتمة، وفهارس فنية.

فالمقدمة، تناولت فيها: أهمية الموضوع، والدراسات السابقة، وأسباب اختياري له، وأهدافه، ومشكلته، والصعوبات التي واجهتني، ومنهجي، وخطتي فيه.

وأما التمهيد، فاشتمل على تعريف الزيادة والإلغاء لغةً، وتعريف الزيادة والإلغاء اصطلاحًا، ومواطن الزيادة، وأنواع الزيادة في الكلمة، وموقع الفعل الناسخ المزيد والملغى في الجملة الاسمية، وتعريف الناسخ لغةً واصطلاحًا، والتدرج الزمني لظهور المعنى الاصطلاحي للنواسخ، وسبب تسمية النواسخ بهذا الاسم، وأنواع النواسخ.

أما الدراسة، فقسمتها إلى خمسة مباحث، وهي على النحو الآتي:

المبحث الأول: " زيادة " كان " زيادة قياسية.

المبحث الثاني: " زيادة أمسى، وأصبح " زيادة غير قياسية.

المبحث الثالث: " زيادة " أضحى " زيادة غير قياسية.

المبحث الرابع: " زيادة " كاد " زيادة غير قياسية.

المبحث الخامس: " الإلغاء في باب " ظنَّ ".

وأما عن منهجي في الدراسة، فكان على النحو الآتي:

اعتمدت في دراستي على المنهج الاستقرائي الوصفي، وذلك ببيان وتوضيح الأفعال الناسخة التي يجوز فيها الزيادة أو الإلغاء، مرتبةً لها وفق ألفية ابن مالك، فقد ذكرت في كل مبحث الخلافات الواردة في جواز زيادة

أو إلغاء بعض الأفعال الناسخة، وما يترتب عليها من خلافات أخرى فرعية تتعلق بذلك، مرجحةً بين الآراء مستندةً إلى الأدلة والحجج التي تدعم ذلك، موثقة للآراء –ما أمكن – من مصادرها الأصيلة، والآيات القرآنية بنسبتها إلى سورها، وتوثيق الأبيات الشعرية من دواوينها بنسبتها إلى قائليها، وإلى بحورها الشعرية، وشرح ما صَعُبَ منها.

أما الخاتمة، فقد ضمنتها أهم النتائج، وبعض التوصيات التي توصلت إليها.

وذيلت هذا البحث بثبتٍ تضمن أهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها، وفهرسًا للموضوعات.

وبعد: فلله الحمد على واسع فضله، وسابغ نعمه، وعظيم كرمه، فهذا بحثي " الزيادة والإلغاء في النواسخ الفعلية"، لا أدعي فيه الكمال وأنه برئ من النقص – فالكمال لله وحده – فهذا الجهد يعلم الله أني قد بلغت فيه الوسع، وما قصرت، فإن كنت قد وفقت، فهذا فضل الله يؤتيه من يشاء، وإن كانت الأخرى فهذا جهد بشر يشوبه النقص والتقصير، وحسبي أنني حاولت إضاءة شمعة تنير الطريق للباحثين والدارسين، وأن أساهم في إحياء هذا التراث.

والله أسأل أن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يوفقنا لخدمة كتابه الجليل، وأن يرزقنا إخلاص النية، وصدق القول، وسداد الفكر، وإحسان العمل، وحسن العرض، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل، إنه نعم المولى ونعم النصير، وأصلي وأسم على خير البرية، وإمام البشرية، أفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان وسلم تسليمًا كثيرًا.

﴿ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾ ﴾[1]

(١) سورة هود ، من الآية ٨٨.

تمهيد

أولاً: تعريف الزيادة والإلغاء لغةً:

• تعريف الزيادة لغةً:

قال الزمخشري (ت٥٣٨ هـ): "زاد الماء والمال وازداد، وازددت مالاً،.... وزاد على ما أراد، وزاد على الشيء ضَعَّفَهُ...، واسْتزاد طلب الزيادة .. ".(١)

وقال ابن منظور(ت٧١١هـ): " الزيادة: النمو، وكذلك الزوُّادة، والزيادة، خلاف النقصان،...، واستزدته طلبت منه الزيادة ...".(٢)

وقال الزبيدي (ت١٢٠٥هـ): " والزّيادة بالكسر، والمَزِيد، والمَزَاد (والزَّيدان)، بفتح فسكون، كل ذلك بمعنى أي، بمعنى النمو والزكاء ".(٣)

فمن التعريفات السابقة للزيادة لغةً، نجد أن اللغويين أجمعوا على أنها تدل على النمو، والاستزادة في طلب الشيء.

• تعريف الإلغاء لغةً:

يقول ابن منظور: (ت٧١١هـ) اللَّغو واللَّغا: السقط وما لا يعتد به من كلام وغيره، ولا يحصل منه فائدة، ولا نفع... وكل ما أُسقِطَ فلم يُعتد به فهو مُلغىً.."(٤)

ونرى الفيومي (ت٧٧٠هـ) يتفق مع ابن منظور(ت٧١١هـ) في أن الإلغاء هو الشيء الساقط الذي لا يعتد به فنراه يقول: "" لَغَا الشَّيءُ يلغُو

---

(١) أساس البلاغة للزمخشري، ج ١، ص٤٢٩، مادة " ز. ي. د ".

(٢) لسان العرب لابن منظور ، ج ٣، ص ١٩٨، مادة " ز . ي . د "

(٣) تاج العروس للزبيدي ، ج ٨، ص ١٥٥، مادة " ز . ي . د " .

(٤) لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٥٠ ، مادة " ل . غ . ا " .

لغوًا.... ولَغَا الرَّجل تَكَلَّم بِاللَّغْوِ وَهُوَ أَخْلاطُ الكلامِ ولَغَا بِهِ تَكَلَّم بِه، وأَلْغَيْتُهُ أَبْطَلْتُهُ وألغيته من العَددِ أَسْقَطْتُه ُ... " [١].

فاتضح من تعريف الإلغاء لغةً، أنه الشيء الساقط الذي لا يعتد به من كلام وغيره.

ثانياً: تعريف الزيادة والإلغاء اصطلاحاً:

•تعريف زيادة الناسخ اصطلاحاً:

عرفه ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) بقوله: هو الذي دخوله كخروجه، لا عمل له في اسم ولا خبر، أي ملغى وإنما دخل ليدل على أن ذلك قد مضى نحو: " إن زيدًا –كان –قائمٌ. "[٢]

نجد ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) في تعريفه للزائد اصطلاحًا أسقط عمل الفعل الناسخ الزائد، ومثل له بـ " كان " ووضح أن زيادتها لغرض الدلالة على معنى لم يكن يحصل في الجملة إلا بوجودها، ألا وهو الزمن الماضي.

•تعريف إلغاء الناسخ اصطلاحاً:

عرفه ابن السراج(ت٣١٦هـ) فقال:" الإلغاء إنما هو أن تأتي الكلمة لا موضع لها من الإعراب، وإن كانت مما يُعرب، وأنها متى أُسقطت من الكلام لم يختل الكلام، وإنما يأتي ما يُلغى من الكلام تأكيدًا أو تبيينًا[٣].."[٤].

أما ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) فقال في تعريفه للإلغاء: هو إبطال العمل لفظًا ومحلاً؛ لغير مانع[٥].

---

(١) المصباح المنير للفيومي، ج ٢، ص ٥٥٥، مادة " ل . غ . و " .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش، ج ٧، ص ٩٨.

(٣) الأصول في النحو لابن السراج ، ج ٢، ص٢٥٧.

(٤) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٥٧.

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، ج ١، ص ٣٦٤.

يتضح من تعريف ابن السراج (ت٣١٦هـ) أن الإلغاء والزيادة عنده بمعنى واحد، والدليل على ذلك أنه عندما مثل لزيادة " الأفعال الناسخة، مثل لها بـ" كان " وعبر عن الزائد بالملغى وقال فيها:" ولا يجوز أن يُلغى عندنا فعل ينفذ منك إلى غيرك، لكن الملغى " كان " في نحو: " ما كان أحسنَ زيدًا ""، وعندما تحدث عن الإلغاء في باب " ظن " تحدث عنه بلفظ " الملغى " أيضًا فقال: "وذلك، نحو قولك: " زيدٌ ظننت منطلقٌ " بنيت منطلقًا على زيد، ولم تعمل " ظننت "، وألغيته..."[١]، وجعل شرط الكلمة المزيدة أنها متى أُسْقِطت لا يختل المعنى، ولا يكون لها موضع من الإعراب، أما ابن عقيل(ت٧٦٩هـ) فكان تعريفه قاصرًا على الإلغاء في باب "ظن" مما يدل على أن المعنى الاصطلاحي للإلغاء حدث له نوع من التطور الدلالي، أو أن ابن السراج (ت٣١٦ هـ) عبر عن الزائد، والملغى بلفظ واحد وهو "الإلغاء "؛ لاتفاقهما في إبطال عمل الفعل الناسخ، فلا اسم لهما ولا خبر.

ثالثاً: مواطن الزيادة:

الزيادة تكون في أقسام الكلمة الثلاثة: " الاسم، والفعل، والحرف"، والأكثر شيوعًا أن الزيادة لا تكون إلا في الحروف ، قال ابن فارس(ت٣٩٥هـ) في ذلك : " قال بعض أهل العلم: إن العرب تزيد في كلامها أسماءً وأفعالاً... وقد تُزاد حروف من حروف المعاني كزيادة " لَاَ "، و" مِنْ " وغير ذلك.. "[٢]

(١) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج ، ج ٢، ص٢٥٨ ، ٢٦٠ .

(٢) الصاحبي في فقه اللغة العربية لابن فارس، ، ص ٢١٢، وما بعدها .

أما ابن السراج (ت٣١٦هـ) فقد أجاز زيادة " الجملة " أيضًا حيث قال: "والتي تُلغى تنقسم أربعة أقسام: اسم [١]، وفعل، وحرف، وجملة[٢] ".

فجعل الجمل الملغاة لتوسط " ظن"، أو لتأخرها عن معموليها من قبيل الجمل المعترضة الزائدة، وناظر، نحو: "زيدٌ ظننت منطلقٌ " بالجملة المعترضة في، نحو: زيدٌ – أشهد بالله – منطلقٌ "، وبذلك تصبح مواضع الزيادة أربعة: "الاسم، والفعل، والحرف، والجملة "[٣].

رابعاً: أنواع الزيادة في الكلمة:

الزيادة تكون على وجهين:

الأول: زيادة لازمة؛ لدلالتها على معنى لم يكن موجودًا قبل ذلك، ومن ذلك قولهم: " جئت بلا زاد"، فـ " لا " حرف زائد في الإعراب، لكن دل على معنى النفي، ولا يتحقق إلا بوجوده[٤].

الثاني: أن تكون الزيادة لغرض التأكيد للمعنى، أي إن المعنى حاصل بدونه، ولكن وجوده أفاد زيادة التأكيد على المعنى المراد، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾ [٥]فالكاف زائدة لتأكيد المعنى، أي ليس مثله شيء سبحانه وتعالى، والواضع الحكيم لم يضع شيئًا إلا وله فائدة[٦].

---

(١) من الأسماء التي يجوز زيادتها الضمير، "هو" إذا كان ضميرًا للفصل، فهذا الضمير لا محل له من الإعراب، ومن الأسماء الزائدة " ذلك " في قوله تعالى: ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ الأعراف: ٢٦

(٢) الأصول في النحو لابن السراج، ج٢، ص ٢٥٧ .

(٣) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٦٠ .

(٤) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي،ج ٢، ص ٢٥٨.

(٥) سورة الشورى من الآية ١١ .

(٦) البرهان في علوم القرآن للزركشي،ج ٣، ص ٧٤.

خامساً: موقع الفعل الناسخ المزيد والملغى في الجملة الاسمية:

حق الفعل الناسخ الزائد والملغى أن يقع حشوًا، ولا يقع زائدًا في أول الجملة الاسمية؛ لأن الواقع في أولها يكون دائمًا محل اهتمام المتكلم، فيكف يكون زائدًا ويكن محل اهتمام ؟ فهذا نوع من التناقض؛ كما أن الأفعال الناسخة عوامل لفظية تكون قوية في الابتداء، إلا على رأي ضعيف أجاز فيها الإلغاء والزيادة مع تقدمها، وسيأتي بيان ذلك في موضعه[١] بإذن الله تعالى؛ لذلك ضُعِفَ قول بعضهم بزيادة " لا " في أول السورة وهي من حروف المعاني التي تجوز فيها الزيادة[٢] في قوله تعالى:﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ۝١ ﴾[٣] ولا يجوز أن يُزاد الفعل الناسخ آخرًا ؛ لأنه لم يسمع عن العرب زيادته آخرًا إلا على رأي ضعيف أجاز ذلك، أما الفعل الناسخ الملغى فيجوز أن يُلغى آخرًا وفي هذه الحالة يكون الإلغاء أفضل من الإعمال؛ لضعفه بالتأخير، وسيأتي توضيح ذلك في موضعه بإذن الله تعالى [٤].

سادساً: تعريف النسخ لغةً واصطلاحاً :

- **تعريف النسخ لغةً:**

قال الجوهري(ت٣٩٣هـ) في تعريفه النسخ لغةً:" نَسَخَتِ الشمسُ الظلَّ وانْتَسَخْتَهُ: أزالته، ونَسَخَتِ الريح آثار الدار: غيَّرتها، ونَسَخَتُ الكتاب وانْتَسَخْتُهُ، واسْتنسختُهُ كله بمعنى، ونَسْخَ الآيةِ بالآيةِ: إزالة مثل حكمها، فالثانية ناسخةٌ والأولى منسوخةٌ ".[٥]

---

(١) ينظر : ص ٢٢، ٤٩ من البحث .

(٢) ينظر : البرهان للزركشي، ج ٣، ص ٧٤ .

(٣) سورة القيامة ، آية١.

(٤) ينظر: ص ٢٢ ، ٥١ من البحث .

(٥) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ،ج ١، ص٤٣٣، مادة " ن . س . خ "، ومعجم التعريفات للجرجاني ،ص ٢٠٢.

وقال ابن فارس(ت٣٩٥ هـ) أيضًا في تعريفه للنسخ لغة: "..... مختلف في قياسه، قال قوم: قياسه رفع شيء وإثبات غيره مكانه، وقال آخرون: قياسه تحويل شيء إلى شيء، قالوا: النَّسْخ: نسخ الكِتاب، والنَّسْخ: أمر كان يعمل به ثم يُنْسخ بحادثٍ غيره، كالآية ينزل فيها أمر ثم تُنسخ بآيةٍ أخرى، وكل شيءٍ خلف شيئًا فقد انتسخه... ".(١)

وقال ابن منظور (ت٧١١هـ): " والنسخ إبطال الشيء وإقامة الآخر مقامه...النسخ تبديل الشيء من الشيء وهو غيره، ونسخ الآية بالآية إزالة مثل حكمها، والنسخ: نقل الشيء من مكان إلى مكان... ، ونسخ الشيء بالشيء ينسخه وانتسخه: أزاله به وأداله؛ والشيء ينسخ الشيء نسخًا، أي يزيله ويكون مكانه... والعرب تقول: نسخت الشمس الظل وانتسخته: أزالته، والمعنى أذهبت الظل وأحلت محله... "(٢).

من العرض السابق نجد أن اللغويين اتفقوا على أن النسخ لغة هو: السلب والإزالة، أو رفع شيء وإثبات غيره مكانه.

- **تعريف النسخ اصطلاحاً:** ما يرفع حكم المبتدأ والخبر. (٣)

أي أن تلك النواسخ تزيل الحكم الإعرابي للمبتدأ والخبر، فتغير الحكم الإعرابي للجملة الاسمية التي تدخل عليها، كما أنها تجعل الجملة الاسمية دالة على الزمن بعد أن كانت خالية من هذا المعنى بدخول النواسخ الفعلية عليها(٤).

---

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ، ج، ٥، ص ٤٢٤ مادة " ن . س . خ " .

(٢) لسان العرب، ج ٣، ص٦١ ، مادة " ن . س . خ " .

(٣) شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري ، ص ١٢٧ .

(٤) النواسخ وأثرها التركيبي والدلالي إعداد، يحيى خليل عطية الطلاق ،"رسالة ماجستير" ص ٢٤

سابعاً: التدرج الزمني لظهور المعنى الاصطلاحي لـ " لنواسخ ":

فالذي يتتبع التدرج الزمني لظهور المعنى الاصطلاحي لـ" لنواسخ "، يجد أن هذا المصطلح لم يظهر عند النحاة المتقدمين، فعلى سبيل المثال عندما تعرض سيبويه(ت١٨٠هـ) للحديث عن أحكام " كان وأخواتها " ذكرها في" باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد" [١]، وعندما تحدث عن أفعال القلوب ذكرها في" باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين[٢] ، و تحدث عنها في باب الأفعال التي تستعمل وتُلغى" [٣]، وعندما تحدث عن أفعال المقاربة ذكرها في " هذا باب من أبواب أنِ التي تكون والفعل بمنزلة مصدر"[٤]، وفي حديثه عن الحروف الناسخة ذكرها في باب "إنَّ، وأنَّ" [٥]، ولم يذكر لفظ " ناسخ " في أي باب منها.

ونجد المبرد (ت٢٨٥هـ) لم يتعرض لذكر مصطلح النواسخ عند حديثه عنها، فنجده عندما تكلم عن " كان وأخواتها" وضعها في باب: " الفعل الذي يتعدى إلى مفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد"، ومثل لذلك بـ "كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وليس"، وما كان نحوهن [٦]، وعندما تحدث عن " إنَّ" وأخواتها ذكرها في باب "الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال " [٧]،

---

(١) الكتاب لسيبويه، ،ج١، ٤٥ .

(٢) المصدر السابق، ج ١، ص ٣٩ .

(٣) المصدر السابق، ج، ١، ص ١١٨ .

(٤) المصدر السابق ، ج ٣، ص ١٥١، وما بعدها .

(٥) المصدر السابق، ج ٣، ص ١١٩ .

(٦) المقتضب لأبي العباس المبرد ،ج ٣، ص٩٧ .

(٧) المصدر السابق، ج ٤، ص ١٠٧ .

وذكر أفعال المقاربة في باب "الأفعال التي تُسمى أفعال المقاربة، وهي مختلفة المذاهب والتقدير ومجتمعة في المقاربة " [١] أما عن " ظن " وأخواتها، فأدرجها تحت باب: " هذا باب الفعل المتعدي إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر "[٢].

وكذلك ابن السراج (ت٣١٦ هـ) لم يصرح بلفظه " النواسخ " فنجده عندما تحدث عن " كان وأخواتها " ذكر أنها أفعال في اللفظ وليست بأفعال على الحقيقة وإنما وضعت لتدل على الزمان، ومثل لذلك بـ " أصبح، وأمسى"[٣]، وتحدث أيضًا عن " كان وأخواتها " في باب:"الفاعل الذي تعداه فعله إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد " [٤]، وعندما تحدث عن " إنَّ" وأخواتها، أشار إليها بقوله: "... الذي العامل فيه حرف جامد غير متصرف، الحروف التي تعمل مثل عمل الفعل، فترفع وتنصب، خمسة أحرف، وهي: إنَّ، ولكنَّ، وليت، ولعلَّ، وكأنَّ"[٥]، أما "ظن، وأخواتها، فتحدث عنها في باب " الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر[٦].

وفي التفاحة لأبي جعفر النحاس(ت٣٣٨هـ)، عندما تعرض لذكر العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، لم يذكر لفظة " النواسخ مطلقًا.[٧]

---

(١) المقتضب لأبي العباس المبرد ، ج ٣، ص ٦٨ .

(٢) المصدر السابق، ج ٣، ص ٩٥ .

(٣) الأصول في النحو، ج ١، ص٧٤ .

(٤) المصدر السابق، ج ٢ ، ص ٢٨٨ .

(٥) المصدر السابق، ج ١، ص ٢٢٩ .

(٦) المصدر السابق، ج ١، ص ١٨٠ .

(٧) التفاحة في النحو، لأبي جعفر النحاس، ص،٢٨، ٣٠.

وكذلك ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) في معرض حديثه عن النواسخ الفعلية والحرفية، لم يصرح بلفظ النواسخ في أي منها .[١]

ولم يتعرض الزمخشري (ت٥٣٨هـ) لتعريف الناسخ بمعناه الاصطلاحي، وتجده يقول في تعريفه للمبتدأ والخبر: "هما الاسمان المجردان للإسناد...، والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي " كان، وإن، وحسبت، وأخواتها.... " [٢]،فعبر عن الأفعال، والحروف الناسخة، بـ " العوامل "، كما أن الزمخشري(ت٥٣٨هـ) في معجمه أساس البلاغة ذكر المعنى اللغوي فقط للناسخ، ولم يتعرض لتوضيح المعنى الاصطلاحي له [٣].

وسلك ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) مسلك الزمخشري(ت٥٣٨هـ) ، عند شرحه لمقولة الزمخشري (ت٥٣٨ هـ) عند تعريفه للمبتدأ والخبر من عدم تعرضه للفظة الناسخ، فقال: "...اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأته وجردته من العوامل اللفظية للإخبار عنه، والعوامل اللفظية هي أفعال وحروف تختص بالمبتدأ والخبر، فأما الأفعال، فنحو: " كان، وأخواتها، والحروف، نحو: " إنَّ " وأخواتها "[٤].

ولعل أول من عَرَّفَ الناسخ بمعناه الاصطلاحي ابن مالك (ت٦٧٢ هـ) فأفرد للنواسخ بابًا مستقلاً وسماه:" نواسخ الابتداء "، وقال: "... العوامل التي تُسمى نواسخ الابتداء، هي " كان، وأخواتها، و" إنَّ، وأخواتها "، و" حَسِبَ ، وأخواتها "[٥]، كما أن النص الذي ذكره ابن مالك(ت٦٧٢ هـ) " العوامل التي

---

(١) شرح المقدمة المُحْسِبَة لابن بابشاذ، ص ٢١٦ .

(٢) المفصل في علم العربية لأبي القاسم الزمخشري ، ص ٤٧، وما بعدها .

(٣) أساس البلاغة لابي القاسم الزمخشري ، ج ٢، ص ٢٦٦ مادة " ن . س . خ " .

(٤) شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش ،ج ١، ص ٨٣ .

(٥) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ،١٥٩ ص، وما بعدها .

تُسمى نواسخ الابتداء "، يُشعر بحداثة استعمال هذا المصطلح ؛ لأنه لو كان مستعملاً من قبل لم يلجأ إلى هذا التوضيح.

ونستطيع أن نقول أن النحاة بدءًا من سيبويه(ت١٨٠هـ) إلى تاريخ وفاة ابن يعيش(ت٦٤٣هـ)، لم يستعملوا هذا اللفظ، ولم يُعّرفُوه بمعناه الاصطلاحي إلى أن جاء ابن مالك(ت٦٧٢ هـ) وبدأ استعمال هذا اللفظ، ويعد ابن هشام (ت٧٦١هـ) هو أول من صرح بالمعنى الاصطلاحي لهذا اللفظ، وفرق بينه وبين المعنى اللغوي حيث قال في معناه الاصطلاحي : " ما يرفع حكم المبتدأ والخبر " [١].

ثامناً: سبب تسمية النواسخ بهذا الاسم:

مما لا شك فيه أن تسمية " النواسخ " بهذا الاسم اختيار موفق؛ لأن هذه التسمية وضحت العمل أو الوظيفة التي تؤديها تلك النواسخ سواء أكانت فعلية أم حرفية، فكما بينا في تعريف الناسخ لغةً، أن النسخ إزالة حكم سابق وإثبات حكم جديد، وهذا ما فعلته النواسخ؛ لأنها لما دخلت على الجملة الاسمية، أزالت الحكم السابق لهذه الجملة أي نسخته – وهو حكم الابتداء– وأصبح لهذه الجملة حكمًا جديدًا يختلف باختلاف تلك النواسخ الفعلية والحرفية[٢].

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، ص١٢٧ ، وينظر: ص ١٦ من البحث.

(٢) النواسخ في كتاب سيبويه لحسام سعيد النعيمي، ، ص ٢٦، والنواسخ الفعلية والحرفية، في جزء عمّ دراسة نحوية تطبيقية، لنوال الطيب محمد، وفضل الله النور علي، ص١٥٧.

تاسعاً: أنواع النواسخ:

للنواسخ ثلاثة أنواع:

الأول: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو: "كان، وأمسى، وأصبح، وظل، وبات، وأضحى، وصار، وليس، ومازال، وما برح، وما فتئ، وما انفك، وما دام "، ومنها الحروف المشبهات بـ " ليس "، وهي: " ما، ولا، ولاتْ، وأنْ ".

ويُسمى الأول من باب " كان " اسمًا، والثاني خبرًا.

الثاني: ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو: " إنَّ ، وأنَّ، ولكنَّ، وليت، ولعل، وكأنَّ "، و" لا النافية " للجنس

ويُسمى الأول من باب معمولي " إنَّ" اسمًا، والثاني خبرًا.

الثالث: ما ينصب المبتدأ والخبر معًا، وهو: " ظنَّ ، ورَأَى، وحَسِبَ، وخَالَ، ودَرَى، وزَعَمَ، ووَجَدَ، وعَلِمَ ".

يسمى (الأول) من باب معمولي ظَنَّ، المفعول الأول، و(الثاني) المفعول الثاني. [١].

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، ص١٢٧ .

المبحث الأول

زيادة " كان" زيادة قياسية

تأتي " كان" على أربعة أقسام، وهي على النحو الآتي:

١-" كان" الناقصة،٢-" كان" التي بها ضمير الشأن والقصة [١] ، ٣-" كان" التامة، ٤-" كان" الزائدة[٢]:

أولاً: الناقصة: هي التي لا تكتفي بالمرفوع بل تحتاج إلى منصوب، نحو: " كان زيدٌ عالمًا ".

ثانيًا: التي بها ضمير الشأن والقصة: وهي التي يضمر فيها اسمها بمعنى " الأمر أو الشأن أو القصة، ونحوها، وتقع بعد " كان " جملة يرفعونها بالابتداء والخبر، كقولك: " كان زيدٌ قائمٌ"، والتقدير: " كان الأمر زيدٌ قائمٌ "، فـ " الأمر " اسم " كان "، وهو ضمير مستتر فيها، و" زيدٌ " مرفوع على الابتداء، و" قائمٌ " خبره، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر " كان ".[٣]

ثالثًا: التامة: هي التي تكتفي بالاسم ولا تحتاج إلى خبر، وذلك إذا كانت بمعنى " حَدَثَ، ووَقَعَ، وخُلِقَ، نحو: " كان الأمر " بمعنى " وَقَعَ "، و"حَدَثَ "، ونحو: " أنا أعرفه منذ كان "، أي منذ "خُلِقَ ".[٤]

رابعًا: الزائدة: هي التي دخولها كخروجها، لا عمل لها في اسم ولا خبر، أي ملغاة وإنما دخلت لتدل على أن ذلك قد مضى نحو: " إن زيدًا –

---

(١) الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسي ،ص١٧٣ .

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٢٨٨.

(٣) الأزهية في علم الحروف للهروي ، ص ١٨٩، وما بعدها.

(٤) المصدر السابق نفسه ، ص ١٨٣، وما بعدها .

كان – قائمٌ [١] – وهي محل الدراسة.

قال ابن السراج (ت٣١٦هـ): "وحق الملغى أن لا يكون عاملاً ولا معمولاً فيه حتى يُلغى عن الجميع، ويكون دخوله كخروجه ... "[٢]

مواضع زيادة " كان ":

اختلف النحويون في الموضع الذي تزاد فيه" كان "هل تزاد أول الجملة الاسمية، أم في آخرها، أم في وسطها؟، وتفصيل هذا الخلاف على النحو التالي:

الرأي الأول: يرى جواز زيادة " كان" آخرًا ، نحو:" زيدٌ قائمٌ كان ".

وقال بهذا الرأي: الفراء(ت٢١٥ هـ)[٣] والصيمري[٤] (ت٣٨٥هـ) [٥]، وابن خروف(ت٦٠٩ هـ)[٦]، والزركشي(ت ٧٩٤هـ)[٧].

حجتهم في ذلك: القياس على " ظَنَّ " فكما أُلغِيتْ " ظَنَّ " إذا تأخرت عن معموليها، فكذلك " كان " تُلغى إن تأخرت عن معموليها. [٨]

الرد على هذا الرأي: رُدَّ هذا الرأي بأن هذا لا يجوز؛ لأنه لم يستعمل زيادتها آخرًا، كما أن الزيادة على خلاف الأصل، فيقتصر على موضع استعمالها.[٩]

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش، ج ٧، ص ٩٨ ، وما بعدها، وينظر: ص ١٢ من البحث.

(٢) الأصول لابن السراج، ج ٢، ص٢٥٩.

(٣) ينظر رأيه في : المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ج ١، ص ٢٦٨ .

(٤) الصيمري من نحاة القرن الرابع الهجري، ولم تستقر أقوال المترجمين على تعيين تاريخ وفاته، ولعل أقرب ما قيل فيه : إنه توفي سنة، ٣٨٥ هـ .

(٥) التبصرة والتذكرة للصيمري ،ج ١، ١٩٢.

(٦) شرح جمل الزجاجي لابن خروف، ج ٢، ص ٦٦٧ ، وما بعدها .

(٧) البرهان في علوم القرآن ،ج ٣، ص ٧٤ .

(٨) شرح الجمل الزجاجي لابن خروف، ج ٢، ٦٦٧ ، وما بعدها .

(٩) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل،ج ١، ص ٢٦٨ .

الرأي الثاني: يرى جواز زيادة " كان " في أول الجملة الاسمية.

ونسب هذا الرأي لابن الطراوة[١].

ورُدَّ هذا الرأي بأمرين:

أولاً: لا تُلغى " كان " إذا وقعت في أول الجملة الاسمية، كما لا تُلغى " ظَنَّ " إذا وقعت في أولها، ومتى وردت في أول الجملة الاسمية، ولم تعمل ففيها ضمير الأمر أو الشأن محذوف[٢].

ثانيًا: أن الأول دائما يكون محل اهتمام، فلا يجوز أن تكون " كان " ملغاة، مع تصدرها؛ لأن هذا يؤدي إلى التناقض[٣].

الرأي الثالث: يرى أن كان لا تزاد إلا حشوًا.

وقال بهذا الرأي: الخوارزمي (ت٦١٧هـ) [٤]، وابن يعيش (ت٦٤٣هـ)[٥]، وابن عصفور (ت٦٦٩هـ) [٦]،وابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ) [٧]،وابن عقيل (ت٧٦٩هـ) [٨].

حجتهم في ذلك:

لا يجوز زيادتها في أول الجملة الاسمية ولا في آخرها؛ لأن الزيادة على خلاف الأصل فإذا زِيدَتْ، وجب أن تلتزم بالزيادة حشوًا بين المسند

---

(١) ينظر رأيه في : البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، ج ٢، ص ٧٤٠ .

(٢) المصدر السابق نفسه، ج ٢، ص ٧٤٠ .

(٣) البرهان في علوم القرآن للزركشي، ج ٣، ص ٧٤ .

(٤) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير للخوارزمي ، ج ٣، ص ٢٨٨.

(٥) شرح المفصل، ج ٧، ص ٩٩ .

(٦) المقرب لابن عصفور، ص ٩٢ .

(٧) البسيط في شرح جمل الزجاجي ج ٢، ص ٧٤٠ .

(٨) شرح ابن عقيل، ج١، ص ٢٨٨ .

والمسند إليه، ولا يستباح في غير ذلك،[١] ولا يجوز أن يقع الزائد أول الكلام؛ لأن الزيادة فرع ومؤكدة للمعنى، فتقدمها يخل بالمعنى[٢]، كما أن أول الكلام دائما يكون محل اهتمام للمتكلم، والزيادة لا تتوافق مع الاهتمام [٣].

وبعد عرض هذه الآراء في موضع زيادة " كان " أرى أن الرأي القائل بزيادتها حشوًا هو الرأي الصحيح والأولى بالقبول لقوة حجتهم، وسلامته من الاعتراضات الواردة على غيره من المذاهب، فضلاً عن كونه هو الرأي المشهور والمعروف عند أغلب النحويين.

واشترط أكثر النحاة لزيادة " كان " شرطين:

أولهما: أن تكون بلفظ الماضي، وهذا الشرط محل خلاف بين النحويين تفصيله على النحو الآتي:

الرأي الأول: يرى أن " كان " لا تزاد إلا بلفظ الماضي، كقول بعض العرب: "ولدتْ فاطمةُ بنتُ[٤] الخُرْشُب الأنمارية الكملةَ من بني عَبْسٍ لم يُوجَدْ كَانَ مِثْلُهُم[٥] ".

وقال بهذا الرأي: ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)[٦]، وابن عقيل(ت٧٦٩هـ)[٧]،

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ، ج، ١، ص ٣٦١ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ج ١، ص ١٧٣ .

(٣) البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص ٧٤ .

(٤) فاطمة بنت الخُرشُب الأنمارية من غطفان منجبة جاهلية ضرب بها المثل: " أنجب من فاطمة "، كانت امرأة زياد بن سفيان العيسي،وولدت له أربعة أبناء يوصفون بالكملة، وهو الربيع الكامل، وقيس الحافظ، وعمارة الوهاب، وأنس الفوارس : ينظر : رغبة الآمل من كتاب الكامل للمرصفي، ج ٣، ص ٤٤، وما بعدها .

(٥) شرح الكافية الشافية لابن مالك، ج ١، ص١٧٧.

(٦) المصدر السابق نفسه، ج١، ص ١٧٧ .

(٧) شرح ابن عقيل، ج١، ص٢٩٢.

والسيوطي (ت٩١١هـ)[١].

وحجتهم في ذلك: أن أكثر الأمثلة التي وردت فيها " كان " زائدة " كانت بلفظ الماضي، وما ورد على غير ذلك فهو مخالف للأصل[٢].

الرأي الثاني: يرى أنه يجوز زيادتها بلفظ المضارع.

ونُسِبَ هذا الرأي للفراء (ت ٢٠٧هـ)[٣]

وحجته في ذلك :أنه استدل على زيادتها بلفظ المضارع بقول أم عقيل بن أبي طالب [٤]:

أنت تكونُ ماجِدٌ نَبيلُ إذا تَهُبُّ شَمألٌ بَلِيلُ[٥]

فقد زيدت " كان " بلفظ المضارع بين المبتدأ والخبر على رأي الفراء (ت٢٠٧هـ) [٦].

الرد على ما ذهب إليه الفراء(ت٢٠٧هـ):

أن هذا البيت شاذ، ولم ترد "كان" زائدة بلفظ المضارع في غير هذا البيت، والأصل في زيادتها أن تأتي بلفظ الماضي.[٧]

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ، ج١، ص ٣٨٠ .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، ج ١، ص ٢٦٨ .

(٣) ينظر رأيه في : همع الهوامع، ج ١، ص ٣٨١ .

(٤) فاطمة بنت سعد أم عقيل بن عبد مناف أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي، أعلم قريش بأيامها ومآثرها، ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ،ج ٤، ص ٣٨، والأعلام للزركلي ، ج ٤، ص ٤٤ .

(٥) من الرجز، لم أعثر على ديوانها، و البيت من شواهد : شرح الكافية الشافية لابن مالك ، ج ١، ص١٧٨، وشرح ابن عقيل ، ج ١، ص ٢٩٢ .

(٦) شرح بن عقيل، ج١، ص ٢٩٢ .

(٧) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام، ص ٢٥٢.

والذي أطمئن إليه من الآراء السابقة هو الرأي القائل بأن" كان " لا تأتي زائدة إلا بلفظ الماضي؛ لأنه الرأي المشهور المعروف عند أغلب النحويين؛ ولعدم السماع بزيادتها بلفظ المضارع في غير هذا البيت، فالقياس على الكثير المشهور أولى من القياس على القليل النادر..

ثانيهما: أن تقع بين شيئين متلازمين مثل: المبتدأ والخبر، نحو: " زيدٌ كان قائمٌ "، وبين الفعل و مرفوعه، نحو: " لم يوجد كان مِثْلُك "، وبين الموصول وصلته، نحو: جاء الذي كان أكرمته "، وبين الصفة وموصوفها ، نحو: " مررت برجلٍ كان قائمٍ "، ومما زيدت فيه " كان " بين الموصوف وصفته قول الفرزدق:

فَكَيْفَ إذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيْرَانٍ لَنَا كَانُوْا كِرَامِ(١)

فهذا البيت اختلف النحويون في زيادة " كان " فيه من عدمها، وتوضيح هذا الخلاف على النحو الآتي:

الرأي الأول : يرى أن " كان " في هذا البيت زائدة بين الصفة وهي قوله: " كِرَامِ " وبين الموصوف وهو قوله: "جِيْرَانٍ"، وتقدير الكلام: جيران كرام لنا، فلا اسم لها ولا خبر.

وقال بهذا الرأي الخليل(ت١٧٠هـ)، وسيبويه (ت١٨٠هـ)(٢).

حجتهم في ذلك :

أنها وقعت بين شيئين متلازمين وهو الموصوف وصفته، كما أنها سقوطها من الجملة لا يخل بالمعنى(٣).

---

(١) من بحر الوافر، في ديوانه ، ص ٥٩٧ .

ــ البيت من شواهد : الكتاب لسيبويه، ج٢، ص١٥٣، والأزهية في علم الحروف للهروي، ص١٨٨ .

(٢) الكتاب لسيبويه ج ٢، ص ١٥٣، و شرح ابن عقيل ،ج ١، ص ٢٨٩ .

(٣) شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٢٨٩ .

الرأي الثاني:

يرى أن " كان " في هذا البيت ناقصة لها اسم وخبر، فاسمها الضمير المتصل بها، وخبرها " لنا " كأنه قال: " جيران كرام كانوا لنا " والجملة من " كان واسمها وخبرها في موضع الصفة لـ "جيران "، و" كرام " صفة بعد صفة.

وقال بهذا الرأي: المبرد (ت٢٨٥هـ)،[١] والزجاج (ت٣١١هـ)[٢] وأكثر النحويين.[٣]

حجتهم في ذلك: أنه لو كانت " كان " زائدة لم يتصل بها الضمير، و ما ذهب إليه الخليل (ت١٧٠هـ)من القول بجواز زيادة "كان"، احتج له ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) بأن الخليل(ت١٧٠هـ) حكم على " كان " بأنها زائدة؛ لأن أصل الضمير المتصل بـ" كان" كان منفصلاً وأصل الكلام " هم لنا "، ثم وصل الضمير بـ "كان " إصلاحًا للفظ حتى لا يقع الضمير المنفصل المرفوع بعد الفعل، فصارت " كانوا " وبهذا تكون أعطيت للفظ حقه عندما وصلت، ولم يعتقد الخليل(ت١٧٠هـ) أن الضمير المرفوع هو اسمها و" كان " هنا هي الناقصة[٤].

ونسب الزجاج (ت٣١١ هـ) إلى المبرد (ت ٢٨٥ هـ) القول بزيادة " كان" في هذا البيت[٥]، وهذا يعد سهوًا من الزجاج(ت٣١١ هـ) بل هو

---

(١) المقتضب ، ج ٤، ص ١١٧.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ج ٢، ص ٣٣

(٣)التصريح بمضمون التوضيح في النحو لخالد الأزهري، ج ١، ص ٢٥٢.

(٤) كتاب الحلل في إصلاح الخلل لابن السيد البطليوسي ، ص ١٧٥، ومغني اللبيب لابن هشام، ص ٥٢١ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ، ج ٢، ص ٣٢، ٣٣ .

خلاف مذهب المبرد(ت٢٨٥هـ)، وما ذكره المبرد(ت ٢٨٥ هـ) هو قول النحويين من زيادة " كان "، وهذا لم يرتضه بل رد ذلك بقوله: " وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء " كان "، وذلك أن خبر " كان " " لنا " فتقديره: " وجيران كرام كانوا لنا ".(١)

والوجه عندي ما ذهب إليه أصحاب الرأي الأول من القول بزيادة " كان"؛ لأن اتصال " كان " بالضمير لا يمنع من زيادتها؛ لأنهم يلغون " ظن " متوسطة ومتأخرة ولا يمنع إسنادها إلى الضمير من إلغائها.

وقد تزاد " كان " بين "ما " وفعل التعجب، نحو: " ما كَانَ أحْسَنَ زيدًا".(٢)

وشذ زيادة " كان " بين الجار والمجرور كقول الشاعر:

سَرَاةُ بني أبي بكر تَسَامَى عَلَى كَانَ المسَوّمةِ العِرَابِ(٣)

فزيدت " كان " بين " حرف الجر "على " وبين الاسم المجرور " المسوَّمةِ "؛ والدليل على زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى.(٤)

هذا، وقد اختلف النحويون في: هل " كان " الزائدة تحتاج إلى فاعل أم لا ؟، انقسم النحويون في هذا إلى فريقين:

---

(١) المقتضب ، ج٤، ص ١١٧ .

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك، ج ١، ص ١٧٧، وشرح ابن عقيل، ج ١، ص ٢٨٩ .

(٣) من بحر الوافر، مجهول القائل .

ـ المسومة : الخيل التي جُعِلت لها علامة ثم تُرِكت في المراعي .

ـ البيت من شواهد : أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، ص١٣٦، والأزهية للهروي، ص ١٨٧ ، ورصف المباني في حروف المعاني للمالقي، ص ١٤٠

(٤) شرح المفصل لابن يعيش، ج ٧، ص٩٩ .

الفريق الأول:

يرى أن " كان " الزائدة رافعة لضمير المصدر المقدر الدال عليه الفعل، وعلى ذلك فلابد لها من فاعل .

وقال بهذا الرأي:

السيرافي(ت٣٦٨هـ)[١]، والصيمري (ت٣٨٥هـ)[٢]، وابن خروف (ت٦٠٩هـ)[٣].

حجتهم في ذلك:

معنى زيادة " كان" عند السيرافي (ت٣٦٨هـ) ومن تبعه، أنه ليس لها اسم ولا خبر، أي أُلغِيتْ ولكنها لا تخلو من فاعل، وفاعلها مصدرها، ولا يجوز إظهاره؛ لأنه لو ظهر لصار اسمًا لها، ولو صار لها اسمًا، لوجب أن يكون لها خبر، وهذا لا يصح مع " الزائدة" [٤]، فالسيرافي(ت٣٦٨هـ) على هذا التقدير شبهها بـ " ظن " إذا أُلغِيتْ في نحو: " زيدٌ ظننت منطلقٌ "[٥].

الفريق الثاني:

يرى أن " كان " الزائدة لا تحتاج إلى فاعل، ودخولها كخروجها، وإنما هي فقط تفيد التوكيد.

وقال بهذا الرأي الفارسي(٣٧٧هـ)[٦]،وابن السراج(ت٣١٦هـ)[٧]، وابن يعيش(ت٦٤٣هـ)[٨]، وابن مالك(ت٦٧٢هـ)[٩] .

---

(١) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي،ج ٢، ص ٣٥٤، وما بعدها، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ج ١، ص ١٧٢، وشرح المفصل لابن يعيش، ج ٧، ص ٩٩ .

(٢) التبصرة والتذكرة، ج ١، ص ١٩٢ .

(٣) شرح الجمل ، ج ١، ص ٤٤٣ .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ج ١، ص ١٧٢.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش، ج ٧، ص ٩٩ .

(٦) ينظر رأيه في : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ج ١، ص ٣٨٢ .

(٧) الأصول في النحو، ج ٢، ص ٢٥٨ .

(٨) شرح المفصل، ج ٧، ص ٩٩ .

(٩) شرح التسهيل ، ج ١، ص ٣٦١ .

حجتهم في ذلك أمران:

أولهما: أن " كان " الزائدة تشبه الحرف، والحرف الزائد لا محل له من الإعراب، فكذلك " كان " الزائدة، ولا يلزم فيها الإسناد بتقدير فاعل لها، ولو قدر فاعل لها؛ لأدى ذلك إلى الفصل بجملة بين الجار والمجرور إذا وقعت زائدة بينهما، كقول الشاعر:

سَرَاةُ بني أبي بكر تَسَامَى عَلَى كَانَ المسَوَّمةِ العِرَابِ[١]

وهذا ممتنع، بخلافها لو لم يقدر لها فاعل، أو لم ينو لها ضمير الفاعل لكان الفصل بكلمة واحدة فقط بين الجار والمجرور وهو " كان " وحدها وهذا جائز.[٢]

ثانيهما: أنه لما زيدت " كان " بلفظ الماضي، صارت تشبه " أمس " في دلالتها على المضي، وصارت مثلها أيضًا في أن " أمس" لم يسند إليها شيء، فكذلك " كان " الزائدة لا تحتاج إلى شيء تسند إليه، وصارت أيضًا تشبه " قلما " في أنها لا تحتاج إلى شيء تسند إليه؛ لأن معناها معنى حرف النفي، وهو لا يحتاج إلى مسند فكذلك ما كان بمعناها .[٣]

والذي أطمئن إليه من الآراء السابقة هو الرأي الثاني القائل بأن " كان" الزائدة لا تحتاج إلى فاعل، وهذا ما أيده ابن السراج (ت ٣١٦هـ) عندما وضح أن العامل الزائد أو الملغى ألا يكون عاملاً ولا معمولاً، ولا يفيد شيئًا غير التأكيد[٤] ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير.

---

(١) سبق تخريج هذا البيت ينظر : ص ٢٧ من البحث .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك، ج ١، ص ٣٦١ .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور، ص ٧٨، وما بعدها .

(٤) الأصول في النحو لابن السراج ج٢، ص٢٥٨، و شرح المفصل لابن يعيش، ج٧، ص٩٩.

المبحث الثاني

زيادة " أمسى، وأصبح " زيادة غير قياسية

اختلف النحاة في زيادة " أمسى، وأصبح "، من أخوات " كان "، وانقسموا في ذلك إلى ثلاثة آراء:

الرأي الأول:

يرى أن هذين الفعلين يجوز زيادتهما، بين " ما " وفعل التعجب ، وبين المبتدأ والخبر، وبين الفعل و مرفوعة ؛ وهي لذلك لها أفعال وفواعلها مصادر من الفعل أو ما في معناه من الكلام الذي هي فيه، وإنما حكم عليها بالزيادة لوقوعها بين المتلازمين .

وقال بهذا الرأي

الأخفش(ت٢١٥هـ)[١]، والفارسي(ت٣٧٧هـ)[٢]، وأيدهما في ذلك ابن خروف(ت٦٠٩هـ)[٣] ، والمالقي في أحد قوليه (ت٧٠٢هـ) [٤]، ونُسِبَ هذا الرأي للكوفيين عامة [٥].

حجتهم في ذلك:

أولاً: ما سمع من قول امرأة من العرب: " مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا، ومَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا "[٦].

---

(١) ينظر رأيه في : شرح الجمل لابن خروف، ج ١، ص ٤٤٣، وضرائر الشعر لابن عصفور، ص ٧٩ .

(٢) ينظر رأيه في : شرح الكافية الشافية، ج ١، ص ١٧٨ .

(٣) شرح الجمل، ج ١، ص ٤٤٣ .

(٤) رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ، ص ١٤١.

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، الشرح الكبير، ج ١، ٤١٥ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ،ج ١، ص ١٧٨ .

(٦) ينظر : شرح الجمل لابن خروف، ج ١، ص ٤٤٣، وضرائر الشعر لابن عصفور، ص ٧٩، شرح الكافية الشافية، ج ١، ص ١٧٨ .

ثانيًا: ما استدل به أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) من قول الشاعر:

عَــدُوٌّ عَيْنَيْــكَ وَشَــانِيهِمَا أَصْــبَحَ مَشْــغُولٌ بِمَشْــغُوْلِ[١]

حيث زيدت " أصبح " بين المبتدأ والخبر فـــ " عَــدُوٌّ " المبتــدأ ، و" مَشْغُولٌ " خبره ، و الفعل الناسخ " أصبح" زائد بينهما[٢].

واستدل أيضًا بقول الآخر:

أَعَــاذِلَ قُــوْلِي مَــا هَوَيْــتِ كَثِيْرا أَرَى أَمْسَى لَدَيْكِ ذُنُوْبِي(٣)

فزيدت " أمسى " بين" أرى "، ومفعوله.[٤]

ثالثًــا: قياسًا على " كان " فكما جاز زيادة " كان " يجوز زيادة " أمسى، وأصبح " إذا وقعت بين المتلازمين[٥].

الرأي الثاني:

يرى أن " أمسى، وأصبح " في حال زيادتهما، حرفان وليسا فعلين.[٦]

وقال بهذا الرأي: المالقي(ت٧٠٢هـ) – في أحد قوليه.

وحجته في ذلك: أن الأسماء والأفعال لا تزاد، إنما تزاد الحروف، وإن كان اللفظ للفعل.

---

(١) من السريع، مجهول القائل .

ــ البيت من شواهد : شرح الكافية الشافية، ج ١، ص ١٧٩، وحاشية الصبان على شــرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج ١، ص ٣٨٠ .

(٢) الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع للشنقيطي ، ج ١، ص ٢٢٨ .

(٣) من الطويل، وقائله مجهول .

ــ البيت من شواهد : شرح الكافية الشافية، ج ١، ص ١٧٩، وحاشية الصبان على شــرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٣٨١ .

(٤) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام، ص ٢٥٨.

(٥) الأصول في النحو لابن السراج، ج ١، ص ١٠٦ .

(٦) رصف المباني للمالقي، ص ١٤١ .

الرد على هذا الرأي:

أن" أمسى، أصبح" فيهما معنى الزمان، ومعنى الزمان لا يكون إلا في الأفعال[١] .

الرأي الثالث:

يرى أنه لا يجوز زيادة " أمسى " ، " وأصبح "، وما ورد من ذلك شاذ يُحفظ ولا يُقاس عليه، ويقتصر فيه على ما سُمِعَ ، وفي كل واحدة منهما ضمير مستتر هو اسمها ، وما بعده خبرها.

وقال بهذا الرأي: ابن السراج (ت٣١٦هـ)[٢] وابن يعيش(ت٦٤٣هـ)[٣]، وابن عصفور(ت٦٦٩هـ)[٤]، وابن مالك (ت٦٧٢هـ)[٥]، والصبان(ت١٢٠٦هـ)[٦]

حجتهم في ذلك:

أنهما لا يكونان زائدين مثل " كان "؛ لأن " كان " تدل على المضي، ولا تدل على شيء في الحال، فإذا قلنا: " كان زيدٌ قائمًا، دل ذلك على وقوع الحدث في الزمن الماضي بخلاف " أمسى "، و" أصبح " ، فإنهما يدلان على وجود الأمر في الحال، نحو: أصبح زيدُ غنيًا،، أي هو في الحال كذلك، فكيف يكونان زائدين ؟ ، مع دلالتهما على الحال[٧].

---

(١) المصدر السابق، ص١٤٠ .

(٢) الأصول في النحو ، ج ١، ص ١٠٦ .

(٣) شرح المفصل، ج ٧، ص ١٥١ .

(٤) المقرب، ص ٩٢ .

(٥) شرح الكافية الشافية، ج ١، ص ١٧٨ .

(٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ١، ص ٣٨٠ .

(٧) شرح المفصل لابن يعيش، ج ٧، ص ١٥٢ .

مما تقدم أرى أن ما ذهب إليه أصحاب الرأي الثالث، من عدم جواز زيادة " أمسى، وأصبح "، هو الأولى بالقبول ؛ لقلة الشواهد الواردة في زيادتهما "، فالقياس على الكثير وهو عدم الزيادة، أولى من القياس على القليل، وأن ما ورد من أمثلة تؤيد زيادتهما ، مقصورة على السماع تُحفظ ولا يُقاس عليها، وهذا ما أيده ابن السراج(ت٣١٦هـ) حيث قال: " وقد أجاز قوم من النحويين: " مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا، ومَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا "، فهذا عندي غير جائز، و يفسد تشبيههم ما ظنوه: أن "أمسى، وأصبح"، أزمنة مؤقتة، و" كان" ليست مؤقتة، ولو جاز هذا في" أمسى"، و" أصبح "؛ لأنهما من باب " كان "، لجاز ذلك في "أضحى، وصار، ومازال" "[١]. ووافقه في ذلك ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) حيث قال: " وزعم أهل الكوفة أن " أمسى "، و" أصبح " تزدادان كـ "كان".... وهذا إذا ثبت هو من القلة بحيث لا يقاس عليه، وهو مع ذلك خارج عن القياس؛ لأن القياس في اللفظ أن لا يُزاد [٢] ".

(١) الأصول في النحو، ج ١، ص ١٠٦ .

(٢) شرح الجمل، ج ١، ص ٤١٥ .

المبحث الثالث

زيادة " أضحى " زيادة غير قياسية

اختلف النحاة في زيادة " أضحى "، من أخوات " كـــان "، وانقســـموا في ذلك إلى رأيين:

الرأي الأول:

يرى أن " أضحى" يجوز أن تأتي زائدة إذا لم ينتقض المعنى، نحو: " ما أضْحَى أحْسَنَ زيدًا، وزيدٌ أضْحَى قائمٌ[١].

ونسب هذا الرأي: للفراء(ت٢٠٧ هـ) [٢].

حجته في ذلك:

قياس " أضحى " على " كان " فكما جاز زيادة " كان "، جاز أيضًا زيادة " أضحى ".[٣]

الرأي الثاني:

يرى أنه لا يجوز أن تزاد "أضحى"، وما ورد من ذلك مقصور على ما سُمِعَ ولا يقاس عليه.

وقال بهذا الرأي: ابن خروف(ت٦٠٩هـ)[٤]، وابن عصفور(ت٦٦٩هـ)[٥]، وابن عقيل (ت٧٦٩هـ)[٦]، والسيوطي(ت٩١١هـ) [٧]

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور، ج ١، ص ٤١٥، وهمع الهوامع للســيوطي، ج ١، ص٣٨١، وما بعدها .

(٢) ينظر رأيه في : همع الهوامع للسيوطي، ج ١، ص ٣٨١ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش، ج ٧، ص ١٥٢ .

(٤) شرح الجمل، ج ١، ص ٤٤٣ .

(٥) شرح الجمل ، ج١، ص ٤١٥ .

(٦) شرح ابن عقيل، ج ١، ص ١٧٨ .

(٧) همع الهوامع، ج ١، ص٣٨١ .

قال ابن عصفور: " ليس فيها ما يزاد بقياس بين شيئين متلازمين إلا " كان " [١].

حجتهم في ذلك:

أنه لم يسمع من ذلك شيء، حتى يقاس عليه.[٢]

الرد على الرأي الأول:

لا يزاد شيء من أخوات "كان "، إلا أن يُسمع من ذلك شـــيء، فـــيُحفظ ولا يُقاس عليه لشذوذه [٣].

وبعد عرض الآراء السابقة في زيادة " أضحى "، فالرأي الذي تطمـــئن إليه النفس، هو الرأي الثاني القائل بأنه "لا يجوز " زيادة أضـــحى؛ وإن ورد شيء من ذلك فهو مقصور على السماع ولا يقاس عليه ؛ لقوة حجتهم.

---

(١) المقرب ، ص ٩٢ .

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ٧٩.

(٣) ضرائر الشعر، ص ٧٩ ،و شرح الجمل لابن عصفور، ج١، ص ٤١٦، وهمـــع الهوامـــع للسيوطي، ج ١، ص ٣٨٢.

المبحث الرابع

زيادة " كاد " زيادة غير قياسية

تعد " كاد " فعلاً من أفعال المقاربة، وإنما أطلق على الباب " أفعال المقاربة " من باب تسمية الكل بالجزء؛ لأنها ثلاثة أقسام: الأول: ما يدل على قرب وقوع الخبر، وتُسمى بـ " أفعال المقاربة "، نحو:" كاد، وكرب، وأوشك، والثاني: ما يدل على رجاء وقوع الخبر، وتُسمى بـ " أفعال الرجاء"، نحو " عسى، وحرى، واخلولق "، والثالث: ما يدل على الشروع في الخبر، وتُسمى بـ "أفعال الشروع "، وأفعال هذا القسم كثيرة، سأقتصر على ذكر بعضٍ منها، وهي " أنشأ، وجعل، وأخذ، وهب، وقام، وطفق، وشرع "، وتعمل هذه الأفعال عمل " كان " في أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر، ويشترط في خبرها " أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع،"، ويختلف حكم اقتران خبر هذه الأفعال بـ " أنْ" المصدرية، بين الوجوب والامتناع والقلة والكثرة، وأما " كاد" فيكثر عدم اقتران خبرها " بـ " أنْ" المصدرية ، و تأتي في الغالب ناقصة لها اسم وخبر، وأجاز بعض النحويين مجيئها زائدة ومنع ذلك بعضهم، وتفصيل هذا الخلاف على النحو الآتي:[1]

الرأي الأول: يرى أنه يجوز زيادة " كاد "، لا اسم لها ولا خبر .

وقال بهذا الرأي:

الأخفش(ت٢١٥هـ)[2]، وابن فارس(ت٣٩٥هـ)[3]، وابن عصفور(ت٦٦٩هـ)[4]، وأبو حيان(ت٧٤٥هـ)– في أحد قوليه[5] – ونُسِبَ هذا

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك لمحمد عبد العزيز النجار ، ج ١، ص ٢٧٤.

(٢) ينظر رأيه في : شرح التسهيل لابن مالك، ج١، ص٤٠٠، وهمع الهوامع، ج١، ص٤١٥

(٣) الصاحبي، ص ٢١٢ .

(٤) الضرائر الشعر، ص ٧٩ .

(٥) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، ج ٥، ص ١١٢ .

الرأي للكوفيين عامة[١].

حجتهم في ذلك:

استدلوا على ذلك بآيات من القرآن الكريم وردت فيها " كاد " زائدة، وهي كالآتي:

الآية الأولى : قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ ﴿١٥﴾ ﴾[٢] اختلف المفسرون في تفسير المعنى المراد من " كاد " في الآية الكريمة، ومن بين هذه التفسيرات، أنها زائدة ويكون المعنى "الساعة آتية أخفيها" و"كاد" لا وجود لها في المعنى وأن الله يُخفي وقت إتيان الساعة.[٣]

الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٧﴾ ﴾[٤] ، يرى أبو حيان(ت ٧٤٥هـ) جواز زيادة " كاد " في الآية الكريمة ، و هي على ذلك لا اسم لها ولا خبر، ومثلها في ذلك مثل " كان " يراد معناها، ولا عمل لها، وقد قرأ ابن مسعود هذه الآية بإسقاط "كاد "، " من بعد ما زاغت "[٥].

الآية الثالثة:قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش، ج ٧، ص١٢٥ .

(٢) سورة طه الآية ١٥ .

(٣) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي لشهاب الدين الخفاجي ،ج ٦، ص ١٩٤ .

(٤) سورة التوبة ، آية ١١٧ .

(٥) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ، ص٦٠، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ج ٥، ص ١١٢ .

فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ۞ ﴾ [1] ذكر ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) أن أقوال المفسرين اضطربت في هذه الآية، فمنهم من نظر إلى المعنى وأعرض عن اللفظ، وذلك أنه حمل الكلام على نفي المقاربة؛ لأن " كاد" معناها قارب فصار التقدير: لم يقارب رؤيتها، وهو رأي الزمخشري(ت ٥٣٨ هـ)[2]، ومنهم من قال لم يرها ولم يكد وهو ضعيف؛ لأن لم يكد إن كانت على بابها فقد نقض أول كلامه بآخره، وذلك أن قوله: " لم يرها" يتضمن نفي الرؤية وقوله: و" لم يكد " فيه دليل على حصول الرؤية وهما متناقضان، ومنهم من قال: إن " يكد " زائدة ، والمراد لم يرها وعليه أكثر الكوفيين[3]؛ وفي ذلك يقول الفراء:(ت٢٠٧هـ): "هو مَثَلٌ ضربه الله، فهو يراها، لكن لا يراها إلا بطيئًا ، كما تقول: ما كدت أبلغ إليك وأنت قد بلغت، وهو وجه العربية " [4].

واستدلوا أيضًا على زيادة " كاد " بالشعر، فقد وردت عدة أبيات زيدت فيها، وهي على النحو الآتي:

أولاً: قول حسان:

وَتَكادُ تَكسَلُ أَن تَجيءَ فِراشَها. في لينِ خَرعَبَةٍ وَحُسنِ قَوامِ[5]

---

(١) سورة النور ، آية ٤٠.

(٢) الكشاف للزمخشري، ج ١٨، ص٧٣٢ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش، ج٧، ص١٢٤، وما بعدها، والبحر المحيط لأبي حيان، ج٥، ص١١٢ .

(٤) معاني القرآن للفراء، ج ٢، ص٢٥٥ .

(٥) من الكامل، في شرح ديوان حسان بن ثابت ، ص ٣٦٢ .

ـ اللغة : تكسل: تتكاسل، خرعبة : الشابة الحسنة الخلق الناعمة .

ـ البيت من شواهد : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني، ج ٢،ص ٤٨ ، وضرائر الشعر لابن عصفور، ص ٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش، ج ٧، ص ١٢٦، وشرح التسهيل لابن مالك، ج ١، ص ٤٠٠.

والمقصود بالحمل على زيادة " كاد " أنها تكسل أن تجيء فراشها؛ لأنه لا يمكن أن توصف بمقاربة الكسل، وإنما توصف بحدوثه، أي إن كاد لا تدل على معناها وهو المقاربة؛ لأنها زائدة فكأنها لم توجد.(١)

ثانيًا: قول الأعشى:

حتّى تنـاولَ كَلْبـاً في دِيـارِهِم وكـاد يسـمو إلى الجُـرفَيْن فارتَفعَـا(٢)

أراد، " وسما " ؛ لأنه قال: " وارتفع "، وعلى ذلك " كاد " زائدة، وليست على معناها من المقاربة.

الرأي الثاني:

يرى أنه لا يجوز زيادة " كاد "، وهي ناقصة لها اسم، وخبر.

وقال بهذا الرأي:

ابن مالك(ت٦٧٢هـ) (٣)، وأبو حيان(ت٧٤٥ هـ)(٤) في أحد قوليه، والسمين الحلبي(ت٧٥٦هـ) (٥) وابن عقيل(ت٧٦٩هـ)(٦)، والسيوطي(ت٩١١هـ)(٧).

وعلى ذلك "كاد" في قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخۡفِيهَا لِتُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا تَسۡعَىٰ ﴿١٥﴾ ﴾ (٨) على رأي بعض المفسرين خبرها محذوف وتقديره: " أكاد بها لقرب وصحة وقوعها (٩) .

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور، ص ٧٩ .

(٢) من البسيط، ينظر : ديوان الأعشى الكبير ، ص ١٠٣ .

ــ البيت من شواهد:تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ، ج، ١، ص٢٨٢،الصاحبي لابن فارس،ص ٢١٢.

(٣) شرح التسهيل، ج ١، ص ٤٠٠ .

(٤) البحر المحيط ، ج٦، ص ٢١٩ .

(٥) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ، ج ٨، ص ٤١٨ .

(٦) المساعد على تسهيل الفوائد، ج١، ص ٣٠٣ .

(٧) همع الهوامع، ج ١، ص٤١٥ .

(٨) سورة طه ، الآية ١٥

(٩) البحر المحيط لأبي حيان، ج ٦، ص ٢١٨ .

قال ابن عقيل(ت٧٦٩هـ): ".. ولا تزاد خلافًا للأخفش(ت٢١٥هـ)، وما استدل به من قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ ﴿١٥﴾ ﴾ [١] مؤول على أن المعنى: أكاد أخفيها فلا أقول هي آتية، أو أكاد أخفيها عن نفسي.. "[٢].

وقال أبو حيان(ت٧٤٥هـ) مانعًا زيادة " كاد " في قوله تعالى :﴿ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ۗ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴿٤٠﴾ ﴾:[٣] "... والمعنى هنا انتفاء مقاربة الرؤية، فيلزم من ذلك انتفاء الرؤية ضرورة، وقول من اعتقد زيادة " يكد" أو أنه يراها بعد عسر ليس بصحيح" [٤].

الوجه عندي أن الحكم بزيادة " كاد " أو عدم زيادتها خاضع للمعنى ؛ والدليل على خضوعه للمعنى موقف أبي حيان(ت٧٤٥هـ)من " كاد " في الآيتين مختلف فنجده في قوله تعالى:﴿ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٧﴾ ﴾ [٥] يقر بزيادتها[٦] و في قوله تعالى:،[٧] لم يقر بذلك[٨]، ومرجع ذلك المعنى، وزيادتها على ذلك زيادة غير قياسية؛ لأن المواضع التي حكم فيها بزيادتها- كما ذكرت – خاضعة للمعنى، وليس لها قياس يحكمها، كزيادة "كان ".

---

(١) سورة طه ، الآية ١٥

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ، ج ١، ص ٣٠٣ .

(٣) سورة النور ، الآية ٤٠.

(٤) البحر المحيط ، ج ٦، ص ٤٢٤ .

(٥) التوبة ،الآية ١١٧ .

(٦) ينظر : المصدر السابق، ج ٥ ، ص ١١٢ .

٧) سورة النور ، الآية ٤٠.

(٨) المصدر السابق، ج ٦، ص ٤٢٤ .

المبحث الخامس

الإلغاء في باب " ظن "

هذه الأفعال الناسخة، تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ، ويصير مفعولاً أول لها، وتنصب الخبر، ويصير مفعولاً ثانيًا لها، وبالرغم من كونهما مفعولين، إلا أنهما ليسا بفضلتين كسائر المفاعيل؛ لأن أصلهما المبتدأ والخبر، إلا أن هذه الأفعال تختلف عن بقية النواسخ في أنها تحتاج إلى فاعل، وهذه النواسخ قد تكون أفعالاً، وقد تكون أسماءً تعمل عمل الأفعال.

وهذه الأفعال تنقسم قسمين:

القسم الأول: أفعال القلوب .

القسم الثاني: أفعال التحويل .

وأما أفعال القلوب فهي : التي معانيها تتصل بالقلب وتتعلق به، كـ " العلم، واليقين، والظن، ونحوهما، **وهذه الأفعال تنقسم أربعة أقسام :**

الأول: ما يدل على اليقين، أي الاعتقاد الجازم، وهي ثلاثة أفعال:" وجد، وتَعَلَّمْ: بمعنى- اعلم، ودرى".

الثاني: ما يفيد في الخبر رجحانًا أي رجحان اليقين، وأفعاله خمسة، " جَعَلَ، بمعنى: اعتقد، وحَجَا، وعَدَّ، وهَبْ، وزَعَمَ"(١).

الثالث: ما يفيد في الخبر يقينًا أو رجحانًا، والغالب كونه لليقين، وله فعلان: "رَأى، وعَلِمَ".

الرابع: ما يفيد في الخبر رجحانًا أو يقينًا، والغالب كونه للرجحان، وله ثلاثة أفعال:" ظن، وخال، وحسب ".

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك، ج ٢، ص ٧٢، وما بعدها .

أما النوع الثاني من أقسام هذ الباب، فهو: أفعال التحويل وهي التي تدل على تحول الشيء وانتقاله من حاله إلى أخرى، وتسمى أيضًا بأفعال التصيير؛ لأن كل فعل فيها بمعنى " صيَّر" ، وهي سبعة: " جعل، وردَّ، وترك، واتخذ، وتَخِذَ، وصيَّر، ووَهَبَ ".

وأفعال القلوب كلها متصرفة ما عدا " هبْ، وتَعَلَّمْ" التي بمعنى –اعلم، فهما ملازمان للأمر، وأما أفعال التحويل فهي متصرفة إلا " وَهَبَ " فهو ملازم للمضي، ويثبت لغير الماضي من المضارع والأمر واسم الفاعل، والمصدر، وغيرها من التصاريف ما يثبت للماضي من العمل وغيره.

فتقول: " ظننت زيدًا قائمًا "، والمضارع ، نحو: " أظن زيدًا قائمًا "، والأمر، نحو: " ظُنَّ زيدًا قائمًا "، واسم الفاعل، نحو: "أنا ظانٌ زيدًا مسافرًا "، واسم المفعول، نحو:" زيدٌ مظنون أبوه مسافرًا "، فـ " أبوه " نائب فاعل لاسم المفعول، و" مسافرًا " مفعول ثانٍ، والمصدر، نحو: " عجبت من ظنك زيدًا مسافرًا ".

وقد اختصت أفعال القلوب المتصرفة بالتعليق، والإلغاء، أما غير المتصرفة فلا يكون فيها تعليق ولا إلغاء، وكذلك أفعال التحويل.

وإنما جاز الإلغاء في هذه الأفعال، ولم تُلغَ " أعطيت، وكسوت " وما كان نحوها؛ لأن الأصل في " ظَنَّ " وأخواتها أن لا تعمل؛ لأنها في الأصل داخلة على المبتدأ والخبر، وكل فعلٍ داخل في الجملة، ينبغي أن لا يعمل فيها، نحو: قال زيدٌ عمرٌو منطلقٌ، وقرأتُ الحمدُ للهِ ربّ العالمين، لكنها شبهت بـ " أعطيت " وبابها في أنها أفعال، كما أن " ظننت " وبابها أفعال، وتطلب اسمين وتنصبهما، كطلب " أعطيت، وكسوت " لهما ، فإذا ثبت أن الأصل فيها أن لا تعمل، تبين بذلك لِمَ انفردت " " ظنَّ " وأخواتها بالإلغاء؛ لأن في

ذلك رجوع للأصل[١].

وأفعال هذا الباب لها ثلاثة أحكام:

الأول: الإعمال، وهو نصب المبتدأ على أنه مفعول أول لها، ونصب الخبر على أنه مفعول ثانٍ لها، وهذا هو الأصل، وهو واقع في أفعال القلوب والتحويل[٢].

الثاني: الإلغاء، وهو إبطال العمل لفظًا ومحلاً؛ لغير مانع[٣]، وهو الجانب المقصود بالدراسة.

الثالث: التعليق، هو إبطال العمل لفظًا لا محلاً على سبيل الوجوب، لوجود مانع[٤].

والموانع التي توجب تعليق هذه الأفعال هي:

دخول همزة الاستفهام على المفعولين، نحو: " علمتُ أزيدٌ في الدار أم عمروٌ "، أن يكون المفعول بنفسه اسم استفهام، نحو: " علمتُ أيهم في الدار؟"، أو مضافًا إليه اسم استفهام، نحو: " علمتُ أبو أيهم زيدٌ؟ "، أو دخول لام الابتداء عليه، نحو: " علمتُ لزيدٌ قائمٌ "، أو دخول " ما " النافية عليه نحو: " علمتُ ما زيدٌ قائمٌ "، أو دخول " إنَّ" وفي خبرها اللام نحو: " علمت إنَّ زيدًا لقائمٌ "، فهذا كله لا يجوز معه إلا التعليق[٥].

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور، ج ١، ص ٣١٥ .

(٢) شرح ابن عقيل، ج٢، ص ٢٩، وما بعدها .

(٣) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ج ١، ص ٣٦٤، و ينظر : ص ١٢ من البحث .

(٤) المصدر السابق ، ج ١، ص ٣٦٨ .

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج ١، ص ٣١٩، وما بعدها .

وهذان لا يدخلان إلا على أفعال القلوب المتصرفة، وإنما لم يدخلا على " هبْ، وتعلَّمْ "؛ لأن هذه الأفعال بملازمتها لصيغة الأمر ضعف الشبه بينها وبين أفعال القلوب المتصرفة(١).

ويجوز الإلغاء في هذه الأفعال في أربعة مواضع:

أولاً: في حال التوسط بين معموليها، والإعمال مع التوسط أفضل من الإلغاء، نحو: " زيدٌ ظننت قائمٌ "، ويقال: " زيدًا ظننت قائمًا "، وكقول الشاعر:

شَجَاكَ- أَظُنُّ -رَبْعُ الظّاعنينَا وَلَم تَعْبَأ بعَذْلِ العَادلِينَا(٢)

فأُلغي عمل " ظن " في البيت لتوسطها بين معموليها ، ومنهم من نصب " الربع على أنه المفعول الأول لـ "أظن"، وأن " شجاك " في محل نصب مفعول ثانٍ لـ "أظن" مقدمًا(٣).

هذا، واختلف النحاة في حكم إلغاء هذه الأفعال إن وقعت بين الفعل ومرفوعه، وتوضيح هذا الخلاف على النحو التالي:

---

(١) حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٢، ص ٣٦ .

(٢) بحر الوافر، مجهول القائل .

ـ اللغة : الشجا : يطلق ويراد به الحزن، ويطلق، ويراد به ما ينشب في الحلق من عظم وغيره .

ـ المعنى : شبه فراق الأحبة بما ينشب في الحلق من عظم ونحوه فكلاهما مفضي إلى التأذي والهلاك

ـ البيت من شواهد: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، ج ٥، ص ٥٦، وهمع الهوامع للسيوطي، ج ١، ص ٤٩٣ ، والدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع للشنقيطي ، ج ١، ص٣٤٣ .

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٢، ص ٣٨ .

الرأي الأول:

يرى أن إلغاء ما وقع من أفعال هذا الباب بين الفعل ومرفوعه واجب لا جائز، فلا يجوز نصب " زيد " في قولنا: قام أظن زيدٌ، و" يقوم أظن زيدٌ ".

وقال بهذا الرأي:

ونُسِبَ هذا الرأي للكوفيين عامة[١]، ورجح الخضراوي(ت٦٤٦هـ) [٢] وأبو حيان(ت٧٤٥هـ) قولهم[٣] .

حجتهم في ذلك:

يترتب على الإعمال كون الجزأين مبتدأ وخبرًا، وليس هنا كذلك؛ وإلا لأدى ذلك إلى تقديم الخبر على المبتدأ[٤].

الرأي الثاني

يرى أن إلغاء الفعل المتوسط في هذا الباب بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب.

وقال بهذا الرأي

ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)[٥] والدماميني (ت ٨٢٧هـ) [٦]، ونُسِبَ هذا الرأي للبصريين عامة [٧].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك، ج٢، ص ٨٧ .

(٢) ينظر رأيه في : الدرر اللوامع للشنقيطي، ج ١، ص ٣٤٣ .

(٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان ، ج٦، ص ٧٠.

(٤) همع الهوامع للسيوطي، ج ١، ص ٤٩٣ .

(٥) شرح التسهيل ج ٢، ص ٨٧

(٦) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ، ، ج ٤، ص ١٦٤ .

(٧) همع الهوامع على شرح جمع الجوامع، ج١، ص٣٤٣ .

حجتهم في ذلك

واستدل البصريون على رأيهم بالسماع وهو قول الشاعر:

شَجَاكَ- أَظُنُّ -رَبْعُ الظّاعنينَا وَلَم تَعْبَأ بعَذْلِ العَادلِينَا[1]

فإن " الربع " تروى مرفوعه على الإلغاء لـ" ظن"، وتروى منصوبة على إعمالها [2].

وعلى ذلك لا يلزم أن يكون " شجاك " فعلاً ومفعولًا، بل هو مضاف ومضاف إليه، فعلى تقدير رفع " الربع " يكون "شجاك " مبتدأ ، و"ربع الظاعنين " خبره، والعامل مُلغى؛ لتوسطه بين المفعولين، وهو جائز بلا قبح، وعلى تقدير نصب " الربع " يكون " شجاك " منصوبًا بفتحة مقدرة على الألف، على أنه مفعول أول " وربع " مفعول ثانٍ، و" أظن" عامل، ولا إلغاء[3].

بعد عرض الآراء السابقة في حكم إعمال وإلغاء العامل المتوسط بين الفعل و مرفوعه أرى أن الرأي الأولى بالقبول هو الرأي الثاني القائل بجواز الإلغاء والإعمال، وهو مذهب ابن مالك(ت ٦٧٢هـ)، والدماميني(ت ٨٢٧هـ) وعامة البصريين؛ والدليل على ذلك البيت المتقدم، فضلاً عن ضعف حجة الكوفيين، وقوة ما استدل به البصريون .

ومن المواضع التي يجوز فيها إلغاء عمل الفعل الناسخ أن يقع متوسطًا بين معمولي " إنَّ" كقول الشاعر:

---

(١) سبق تخريج هذا البيت، ينظر: ص ٤٥ من البحث .

(٢) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ، ج٤، ص ١٦٤ .

(٣) المصدر السابق، ج ٤، ص ١٦٤، والدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي، ج١، ص ٣٤٤ .

إنّ المحــبّ عَلِمْــتِ مُصْــطَبِرٌ وَلَدَيْهِ ذَنْبُ الحبِّ مُغْتَفَرُ[١]

فأُلغي عمل الفعل " علمت " لتوسطه بين مفعوليــه، إذ أصــل الكــلام، "علمتُ المحبَ مصطبرًا"، ثم توسط العامل فصار: المحب علمت مصــطبر، ثم أُلغي العامل، وحينئذٍ اتجه دخول " إنَّ" على الجملة، فأصبحت " علمــت " متوسطة بين اسم إن: " المحب " ، وخبرها وهو: " مصطبر" [٢].

وقد يُلغى الناسخ لوقوعه بين " سوف، ومصحوبها كقول الشاعر:

وَمَــا أَدْرِي وَسَــوْفَ إِخَــالُ أَدْرِي أَقَــوْمٌ آلُ حِصْــنٍ أَمْ نِسَــاءُ.[٣]

فأُلغِي الفعل " أخال" لوقوعه بين " سوف ومصحوبها في قوله " وسوف أخال أدري.

وقد يُلغى الناسخ لوقوعه بين المعطوف والمعطــوف عليــه، كقــول الشاعر:

فَمَا جنّةُ الفِرْدَوسِ أقبلتَ تَبْتَغِي ولكنْ دَعَاكَ الخُبزُ أحسبُ والتّمْرُ(٤)

---

(١) من الكامل، مجهول القائل .

ــ اللغة : ذنب الحب : بكسر الحاء، بمعنى المحبوب ، كالذبح بمعنى المذبوح .

ــ البيت من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك، ج ٢، ص ٨٧، والمساعد على تسهيل لفوائــد لابن عقيل، ج ١، ص ٣٦٥، والمقاصد النحوية للعيني،ص ٨٧٥، وما بعدها .

(٢) المقاصد النحوية ، ص ٨٧٦ .

(٣) من الوافر ، لزهير بن أبي سلمى، في ديوانه ، ص ١٣ .

ــ البيت من شواهد : شرح التسهيل لابن مالك، ج ٢، ص ٨٧، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ج ١، ص ٣٦٥، همع الهوامع للسيوطي، ج ١، ص ٤٩٢ .

(٤) من الطويل، نُسِب هذا البيت لحكيم بن قبيصة في خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي،ج ٩، ص١٣٧، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك،ج٢، ص٨٧ .

ــ البيت من شواهد : همع الهوامع للسيوطي، ج ٢، ص ٤٩٢، والدرر اللوامع للشنقيطي ، ج ١، ص ٣٤٣ .

فالفعل " أحسب " أُلغي لوقوعه بين المعطوف " التمـــر "، والمعطـــوف عليه " الخبز "

ثانيًا: تقدم هذه الأفعال على معموليها.

وإعمال وإلغاء هذه الأفعال المتقدمة على معموليها، محل خلاف بـــين النحويين تفصيله على النحو الآتي:

الرأي الأول:

يرى أن هذه الأفعال إذا تقدمت على معموليها لا يجوز فيها إلا الإعمال فلا يقال: ظننت زيدٌ قائمٌ"، بل يقال: " ظننت زيدًا قائمًا ".

وقال بهذا الرأي:

سيبويه(ت١٨٠هـ)[١]، وابن جني(ت٣٩٢هـ)،[٢]، وابن مالك(ت٦٧٢هـ)[٣]، وابن عقيل(ت٧٦٩هـ) [٤]، ونسب هذا الرأي إلى البصريين عامة[٥].

حجتهم في ذلك:

أن الفعل أقوى في الابتداء ؛ لأنه عامل لفظي [٦].

قال سيبويه(ت١٨٠هـ) : " فإن ألغيت قلت: عبدُ اللهِ أظن ذاهبٌ، وهـــذا إخال أخوك، وفيها أرى أبوك، وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى...."[٧]

---

(١) الكتاب ج ١، ص ١١٩ .

(٢) اللمع في العربية لابن جني ، ص ٤٧

(٣) شرح التسهيل ج ٢، ص ٨٥.

(٤) شرح الألفية ج ٢، ص ٤٧ .

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ج١، ص٣٦٤ .

(٦) همع الهوامع للسيوطي، ج ١، ص ٤٩٠ .

(٧) الكتاب ج ١، ص ١١٩.

فسيبويه(ت١٨٠هـ) يرى أنه يجوز إلغاء العامل في حال توسطه بين معموليه، وإذا تأخر العامل فالإلغاء أقوى لضعفه بالتأخير، بخلافه لو تقدم فالإعمال أوجب لقوة العامل بالتقديم.

الرأي الثاني:

يرى أنه يجوز إلغاء عمل هذه الأفعال إذا تقدمت، لكن الإعمال أرجح.

ونُسِبَ هذا الرأي للأخفش(ت٢١٥هـ)[١]، ولابن الطراوة(ت٥٢٨هـ)[٢]، وللكوفيين عامة[٣].

حجتهم في ذلك:

استدل الكوفيون، ومن تبعهم على رأيهم بالسماع عن العرب، و من ذلك قول الشاعر:

كَذَاكَ أدّبتُ حَتّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مِلاَكُ الشّيْمَةِ الأدَبُ[٤]

فأُلغِي الفعل "وجد" مع تقدمه، ورفع المبتدأ وهو " مِلاَكُ " ورفع الخبر وهو " الأدَبُ"[٥]

---

(١) ينظر رأيه في : المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ج ١، ص ٣٦٤ .

(٢) ينظر رأيه في : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج ١، ص ٤٩١ .

(٣) المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ٤٩١ .

(٤) من البسيط، ونسب لبعض الفزازيين، ولم يعين .

ـ اللغة : ملاك : قوام الشيء وما يجمعه، الشيمة : الخلق .

ـ البيت من شواهد : المقرب لابن عصفور ج١، ص ١١٧، وشرح الجمل لابن عصفور ج١، ص ٣١٤، وشرح ابن عقيل ج ٢، ص ٤٩، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ج٢، ص٤٠ .

(٥) الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع للشنقيطي ج ١، ص ٣٤١ .

وكقول الآخر أيضًا:

أرْجُـــو وآمُـــلُ أنْ تَـــدْنو مَوَدَتُهَـــا وما إخالُ لَدَيْنا مِنْكِ تَنْويلُ[1]

فأُلغي الفعل " أخال " مع تقدمه، فرفع المبتدأ وهــو" تنويــل" وخبــره المجرور قبله. [2]

تأويل البصريين لما استدل به الكوفيون:

ذكروا في البيتين تأويلين:

أولهما: أن المفعول الأول محذوف وهو ضمير الشأن، والتقدير، " مــا وجدته، وما إخاله "، والجملة بعده هي مفعوله الثاني، وعلى ذلك فهي عاملة، ولا إلغاء[3].

وثانيهما: أن الفعلين معلقان عن العمل بلام الابتداء المقدرة، ويكون ما بعدهما من المبتدأ والخبر في محل نصب على أنهما سدا مسد مفعولي " وجد، وأخال "، وعلى ذلك الفعلان يعملان محلاً لا لفظًا، وهذا من بــاب التعليــق وليس الإلغاء[4].

بعد عرض آراء النحاة في جواز إلغاء العامل المتقدم من هذه الأفعــال الناسخة فالرأي الذي أطمئن إليه هو الرأي الأول القائل بعدم جواز إلغــاء

---

(١) من البسيط، لكعب بن زهير، في ديوانه، ص ١٢٦، والبيت من شواهد : شرح التســهيل لابن مالك، ج ٢، ص ٨٦، وهمع الهوامع للسيوطي، ج ١، ص ٤٩١، وشرح الأشــموني على ألفية ابن مالك، المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ج١، ص ١٦٠ ، والــدرر اللوامع للشنقيطي، ج١، ص ٣٤٢ .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٤٠ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور، ج ١، ص ٣١٥ ، همع الهوامع للسيوطي، ج١، ص٤٩٢ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك، ج ٢، ص٨٦ ، والــدراللوامع للشــنقيطي، ج ١، ص ٣٤١، ٣٤٢

العامل المتقدم؛ لقوة حجتهم، وسلامته من الاعتراضات الواردة على الرأي الثاني، ومما يقوي حجة ما ذهب إليه أصحاب الرأي الأول قول سيبويه (ت١٨٠هـ): " وكلما طال الكلام ضَعُفَ التأخير إذا أعملت، وذلك قولك: زيدًا أخاك أظنُّ، فهذا ضعيف كما يضعُف زيدًا قائمًا ضربتُ؛ لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل" [١]،يتضح من كلام سيبويه(ت١٨٠ هـ) أن الإلغاء يكون أقوى مع تأخر العامل عن معموليه، والإعمال أقوى إذا تقدم العامل على معموليه.

ثالثًا: إن تأخر الفعل الناسخ عن معموليه، نحو: زيدٌ قائمٌ ظننت ، إلا أن الإلغاء مع التأخير أفضل من الإعمال؛ لأنها عوامل ضعيفة وازدادت ضعفًا بتأخرها عن معموليها[٢] ومن ذلك قول الشاعر:

أَتٍ المَوْتَ تَعْلَمُونَ فَلا يُرْهِبُكُمْ مِنْ لَظَى الحُرُوبِ اضْطِرَامُ[٣]

فأُلغي الفعل " تعلمون "؛ لتأخره عن معموليه، ورُفِعَا على أنهما مبتدأ، وخبر.[٤]

وهناك شرطان لجواز إلغاء العامل مع التأخر والتوسط هما:

الأول: ألا تدخل "لام " الابتداء على الاسم فلا يجوز الإلغاء في، نحو: " لزيدٌ قائمٌ ظننت "، ونحو:" لزيدٌ ظننت قائمٌ".

الثاني: ألا تكون منفية ، فإن كانت منفية فلا يجوز إلا الإعمال، نحو:

---

(١) الكتاب ج ١، ص ١٢٠

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان، ج٦، ص ٦٢.

(٣) من الخفيف، مجهول القائل .

ــ البيت من شواهد : تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري، ص ٤٤٥، والمقاصد النحوية للعيني، ج ٢، ص ٨٥٧ .

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٢، ص ٣٩ .

"زيدًا منطلقًا لم أظن"، و" زيدًا لم أظن منطلقًا"[١].

وقد ينوب عن الفعل مصدره فينتصب انتصاب المصدر المؤكد للجمل، وفي تقديمه وإعماله وإلغاء عمله خلاف بين النحاة تفصيله على النحو الآتي:

الرأي الأول:

يرى أنه يمتنع تقديمه، ويجب إلغاؤه عن العمل، نحو: زيدٌ منطلقٌ ظنك، أو زيدٌ ظنك منطلقٌ [٢]، فلا يقال:" زيدًا منطلقًا ظنك " ولا، " زيدًا ظنك منطلقًا".

وقال بهذا الرأي: ابن مالك (ت٦٧٢هـ)[٣]، وابن عقيل (ت٧٦٩هـ)[٤]، والدماميني (ت٨٢٧هـ) [٥]، والسيوطي (ت٩١١ هـ)[٦]، ونُسِبَ هذا الرأي إلى جمهور النحاة[٧].

واحتجوا لذلك بأمرين:

الأول: أن ناصبه فعل تدل عليه الجملة، فيقبح تقديمه، كما يقبح تقديم "حقًا" في قولك: " زيدٌ قائمٌ حقًا؛ لذلك لم يعمل؛ لأنه لو عمل وهو مؤكد لاستحق التقديم بالعمل، والتأخير بالتأكيد، واستحقاق شيئين تقديمًا، وتأخيرًا في حال واحد محال[٨].

---

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان، ج ٦، ص ٦٤ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك، ج ٢، ص ٨٧ .
(٣) المصدر السابق، ج ٢، ص ٨٧ .
(٤) المساعد على تسهيل الفوائد، ج ١، ص٣٦٦ .
(٥) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ج ٤، ص ١٦٦ .
(٦) همع الهوامع ، ج ١، ص ٤٩١ .
(٧) المصدر السابق نفسه، ج١، ص ٤٩١ .
(٨) شرح التسهيل لابن مالك، ج ٢، ص ٨٧، وهمع الهوامع للسيوطي، ج ١، ص ٤٩٤ .

الثاني: أن هذا المصدر جيء به بعد تمام الجملة لتوكيدها ورفع الاحتمال عنها، والعامل لابد من تصور كونه سابقًا على معموله[١].

الرأي الثاني: يرى أنه يجوز تقديم هذا المصدر النائب عن فعله.

وقال بهذا الرأي

الأخفش (ت٢١٥هـ)[٢] والمبرد (ت٢٨٥هـ)[٣] والزجاج (ت٣١١هـ)[٤] وابن السراج (ت٣١٦ هـ)[٥] .

قال الأخفش (ت٢١٥هـ): " وتقول: " ظنك عبد الله حسن "،إذا ألغيت الظن، ونصبت ظنك بالفعل كأنك قلت: " عبد الله حسن تظن ظنك "،أو " ظننت ظنك " "[٦].

ورُدَّ ما ذهب إليه الأخفش (ت٢١٥هـ) ومن تبعه بأمرين:

الأول: أنه بذلك ألغى الظن في أول الكلام، وإن كان ذلك لا ينطبق على مذهبه؛ لأنه يجيز إلغاء " ظن " إذا وقعت في أول الكلام.[٧]

الثاني: أنه لا يجوز إضمار ما لا نعرفه، فيجوز أن يكون معنى الفعل المقدر على المضي أو الاستقبال، فيقال: "تظن ظنك " أو " ظننت ظنك "، وهذا التقدير يكون لازمًا في حال التوسط، نحو: " زيدٌ ظنك قائمٌ " و في حال التأخير، نحو: " زيدٌ قائمٌ ظنك "، وما نحن فيه ليس من مواضع توسط

---

(١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، ج ٤، ص ١٦٦ .

(٢) ينظر رأيه في : التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان، ج ٦، ص ٧٥ .

(٣) المقتضب، ج٣، ص ٩٦ .

(٤) ينظر رأيه في : المساعد على تسهيل الفوائد، ج ١، ص ٣٦٦ .

(٥) الأصول ، ج١، ص ١٨٤ .

٦ التذييل والتكميل لأبي حيان، ج ٦، ص ٧٥ .

(٧) أجاز الأخفش إلغاء العامل إذا تقدم ، ينظر : ص ٤٩ من البحث .

أو تأخر العامل، فينبغي ألا يجوز لعدم تعيين الفعل المحذوف العامل في المصدر، فقد يكون ماضيًا أو مستقبلاً[١].

ثم اختلفوا فيما بينهم في إعماله لو تقدم، فأكثرهم على منع العمل وممن منع إعماله لو تقدم، سيبويه (ت١٨٠هـ)[٢]، والسيرافي(ت٣٦٨هـ)[٣]؛ لأنه لو عمل لم يكن هناك دليل على الفعل المحذوف، ومنهم من أجاز العمل فيقال: ظنك زيدًا قائمًا[٤].

وبعد عرض الآراء في جواز تقديم المصدر النائب عن فعله، وإعماله مقدمًا: أرى أن الرأي الأولى بالقبول هو الرأي الأول القائل بأنه يمتنع تقديمه، ويجب إلغاؤه عن العمل ؛ لأنه ناصبه فعل مضمر تدل عليه الجملة ولو أُعمِلَ مقدمًا لاستحق بذلك أمرين التأخير للتأكيد، والتقديم للعمل، وهذا لا يجوز، فكيف يستحق أمرين في وقتٍ واحدٍ؟ ؛ كما أن لأدلة الرأي الثاني ما يُضْعِفُها برد أصحاب الرأي الأول عليها.

وأجاز الفراء(ت٢٠٧هـ) والأخفش(ت٢١٥هـ) إعمال المصدر مقدمًا في الأمر، نحو: " ظنًا زيدًا منطلقًا "، وفي الاستفهام، نحو: " أظنًا عمرًا ذاهبًا؟.[٥]

وأيد الدماميني (ت٨٢٧هـ) ما ذهب إليه الفراء (ت٢٠٧هـ)، والأخفش (ت٢١٥هـ) قائلاً: "هذا لا ينبغي أن يكون قول هذين فقط بل قول الجميع؛ لأن " ظنًا زيدًا قائمًا " بمنزلة " ضربًا زيدًا "، وهو قياس، وكذا " أظنًا" ؟، نحو:

---

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان ، ج ٦، ص ٧٥ .

(٢) الكتاب، ج ١، ص ١٢٤ .

(٣) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ، ج ١، ص ٤٦١ .

(٤) المصدر السابق نفسه، ج١، ص ٤٦١ .

(٥) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان، ج٦، ص ٥٤.

" أقائمًا، وأقاعدًا ؟" [١].

ويجوز التقديم مع الإعمال إذا تقدمت " متى " على المصدر النائب عن الفعل نحو: متى ظنك زيدًا ذاهبًا ؟، قياسًا على: " متى تظن زيدًا قائمًا "؟.[٢].

وفي ذلك يقول أبو حيان(ت٧٤٥هـ): " من أجاز الإعمال في قولك : " ظنك زيدًا قائمًا، كان عنده هنا[٣] أجوز؛ لأن أدوات الاستفهام طالبة للفعل، فجاز إضمار الفعل بعدها لذلك "[٤].

وإذا أُكِدتْ هذه الأفعال بالمصدر، فيجب الإعمال تقدمت أو توسطت أو تأخرت، ومن ذلك قولك: ظننت ظنًا زيدًا قائمًا، و زيدًا ظننت ظنًا قائمًا، و زيدًا قائمًا ظننت ظنًا، إنما لم يجز الإلغاء مع التأكيد بالمصدر؛ لما في ذلك من التناقض؛ لأنه لو ألغيتها عن المفعولين مع إعمالها في المصدر، لكانت عاملة وملغاة في وقت واحد، كما أنه في حال الإلغاء فإن المتكلم لم يبنِ الكلام عليها ، ولكن عرض للمتكلم ذكرها بعد انتهاء الكلام، وأما من حيث التأكيد بها فقد جعل المتكلم الكلام معتمدًا عليها[٥].

ولذلك عد الدماميني (ت٨٢٧هـ) توكيد الفعل الملغى بالمصدر المنصوب قبيحًا، فقال: " وتوكيد الملغى بمصدر قبيحٌ، نحو: " زيدٌ ظننت ظنًا قائمٌ "؛ إذ التوكيد دليل على الاعتناء بحال ذلك العامل، والإلغاء ظاهر، في ترك الاعتناء به، فبينهما شبه التنافي "[٦].

---

(١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ج٤، ص ١٦٨، وما بعدها .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك، ٢ج، ص ٨٨ .، وهمع الهوامع للسيوطي ، ج ١، ص ٤٩٤.

(٣) الإشارة بـ "هنا " في كلام أبي حيان إلى تقدم " متى " على المصدر النائب عن فعله .

(٤) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان، ج٦، ص ٧٧.

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج١، ص ٣١٦ .

(٦) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، ج٤، ص ١٦٥ .

أما توكيد الفعل الملغى بالمصدر المضاف إلى ياء المتكلم فأقل قبحًا، من توكيد الملغى بالمصدر المنصوب، نحو: زيدٌ ظننت ظني منطلقٌ؛ لأن عدم ظهور النصب يقلل من القبح، وتوكيد الملغى باسم الإشارة أو بالضمير أقل قبحًا من توكيد الملغى بالمصدر المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: زيدٌ ظننته قائمٌ، وزيدٌ أحسب ذلك قائمٌ، وإنما كان التوكيد بالضمير وباسم الإشارة أقل قبحًا من المؤكد بالمصدر المنصوب؛ لأنهما ليسا بصريحين في المصدرية[1].

وفي ذلك يقول سيبويه (ت١٨٠هـ): ".. وقد يجوز أن تقول: عبدُ الله أظنه منطلقٌ، تجعل هذه الهاء على " ذاك "، كأنك قلت: زيدٌ منطلقٌ أظن ذاك، لا تجعل الهاء لعبد الله، ولكنك تجعلها ذاك المصدر، وكأنه قال: أظن ذاك الظن، أو أظن ظني، فإنما يَضْعُف هذا إذا ألغيت ؛ لأن الظن يُلغى في مواضع " أظن " حتى يكون بدلاً من اللفظ به ، فكُره إظهار المصدر ههنا، كما قَبُحَ أن يظهر ما انتصب عليه سقيًا... "[2].

رابعًا: إذا تقدم عليها معمول الخبر، نحو: "متى تظن زيدُ منطلقٌ" ، ففي إعمال الفعل الناسخ وإلغاء عمله خلاف تفصيله على النحو الآتي:

الرأي الأول:

يرى أن الإلغاء أقل قبحًا عن إلغاء المتقدم، ويجوز الإعمال.

وقال بهذا الرأي:

سيبويه(ت١٨٠هـ)[3] وابن مالك(ت٦٧٢هـ)[4] والمكودي(ت٨٠٧هـ)[5]

---

(١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، ج٤، ص ١٦٥ .

(٢) الكتاب، ج ١، ص ١٢٥

(٣) المصدر السابق ، ج١، ص ١٢١ .

(٤) شرح التسهيل، ج ٢، ص ٨٦ .

(٥) شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو لابن مالك ، ص ٧٨ .

والسيوطي(ت٩١١هـ) [١]، ونُسِبَ هذا الرأي إلى البصريين [٢].

قال سيبويه(ت١٨٠هـ): " وتقول: أين ترى عبد الله قائمًا، وهل ترى زيدًا ذاهبًا؛ لأن " هل، وأين " كأنك لم تذكرهما؛ لأن ما بعدهما ابتداء....، فإن قلت: "أين"، وأنت تريد أن تجعلها بمنزلة " فيها " إذا استغنى بها الابتداء، قلت: أين ترى زيدٌ، وأين ترى زيدًا " [٣].

فسيبويه(ت١٨٠هـ) يرى أنه إذا جعلت " قائمًا، وذاهبًا، مفعولين لـ " ترى " وتقدم الفعل على مفعوليه، وجب النصب للمفعولين، وتكون " أين "، و" هل " ملغاة لا عمل لها، وإذا جعلت " أين " خبرًا في قولك: " أين ترى زيدٌ "، وجئت بالظن بعد" أين "، جاز الإعمال والإلغاء، وصار بمنزلة، قولك:" قائمًا ظننت زيدًا، وقائمٌ ظننت زيدٌ "، ويجوز أن تقول: "أين ترى زيدٌ قائمًا" على أن تجعل " أين " خبرًا لـ "زيد "، وتُلغي " ترى " وتنصب " قائمًا" على الحالية[٤].

وقال سيبويه(ت١٨٠هـ) أيضًا: " وهو في " أين "، و" متى "، أحسن إذا قلت:" متى ظنك زيدٌ ذاهبٌ "، ومتى تظن زيدٌ منطلقٌ؛ لأنه قبله كلامًا، إنما يضعف هذا في الابتداء كما ضعف، " غير ذي شك زيدٌ ذاهبٌ "، " وحقًا عمرو منطلقٌ"[٥].

فسيبويه (ت١٨٠هـ) أيضًا أجاز إلغاء "الظن " في هذا الموضع وقد تقدم الفعل المفعولين ،إذا كان قبل الظن شيء متصل بالمفعول الثاني؛ وذلك أنه

---

(١) همع الهوامع، ج ١، ص٤٩٢ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور، ج ١، ص ٣١٥ .

(٣) الكتاب، ج ١، ص ١٢١ .

(٤) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ، ج ١، ص ٤٥٦ .

(٥) الكتاب، ١ج، ص١٢٤ .

أجاز الإلغاء في: " متى تظن عمرٌو منطلقٌ " فـ " عمرٌو " مبتدأ، " ومنطلقٌ " خبره، وفي نحو: " متى ظنك زيدٌ ذاهبٌ "، فـ " زيدٌ " مبتدأ، " وذاهبٌ" خبره، و" متى "ظرف للذهاب[١].

حجتهم في ذلك:

أن هذه الأفعال لم تقع في صدر الكلام بل تقدمها الاستفهام؛ فلذلك يجوز فيها الإعمال والإلغاء[٢] ؛ لأنه لا يخلو أن تجعل " متى " معمولة للخبر أو معمولة لـ " ظن " فإن كانت معمولة للخبر جاز إلغاؤها وإعمالها؛ لأنها لم تقع في صدر الكلام ؛فإن أعملت فللبناء على الظن وإن ألغيت، فلأنك أردت أن تقول: " متى زيدٌ منطلقٌ " ثم اعترضت بـ"ظننت" بين "متى "وبين "زيدٌ منطلقٌ "، وإن كانت معمولة لـ " ظننت " لم يجز إلا الإعمال؛ لأن الظن لم يكن معترضًا بين أجزاء الجملة، بل داخلاً على المبتدأ والخبر واقعًا في صدر الجملة [٣].

الرأي الثاني: يرى وجوب الإعمال، فيقال: " متى ظننت زيدًا قائمًا " [٤]. **ونُسِبَ هذا الرأي** للمبرد (ت ٢٨٥هـ).

حجته في ذلك: أنه متى تقدم الفعل المفعولين وجب الإعمال، وامتنع الإلغاء لقوة العامل اللفظي بالابتداء.

ورد المبرد (ت٢٨٥هـ) ما ذهب إليه سيبويه(ت١٨٠هـ) من جواز الإعمال والإلغاء في نحو: " متى ظننت زيدٌ منطلق"، بأن هذا نقض للباب،

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي، ج ١، ص ٤٦١ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور،ج١، ص٣١٥، وشرح المكودي على ألفية ابن مالك، ص ٧٨ .

(٣) التذييل والتكميل لأبي حيان، ج ٦، ص ٦١ .

(٤) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ١٦٠ .

وذلك أنه[١] شرط: متى ما تقدم الفعل لم يلغَ ووجب الإعمال، فكيف يجوز فيه هنا الإعمال والإلغاء ؟ [٢].

رد السيرافي(ت٣٦٨ هـ)على ما ذهب إليه المبرد (ت٢٨٥هـ):

فإن سيبويه(ت١٨٠هـ) أوجب الإعمال في هذه الأفعال إذا تقدمت ولم يتقدم عليها شيء من صلة ما بعدها، وما نحن بصدد الحديث عنه لا ينطبق عليه ما شرطه سيبويه(ت١٨٠هـ)، فقد تقدم على هذه الأفعال معمول خبرها وهو من صلة ما بعدها[٣]؛ لذلك جاز فيها الإعمال والإلغاء.

والذي أطمئن إليه بعد عرض الآراء السابقة في حكم إعمال أو إلغاء " ظن " إذا تقدم عليها معمول خبرها ، الرأي الأول القائل بجواز الإعمال والإلغاء؛ لأن وجوب الإعمال مشروط عند سيبويه (ت١٨٠ هـ) بتقدم العامل، ولم يتقدم عليه شيء من صلة ما بعده، وهذا مخالف لما نحن فيه، فإن ما قبلها معمول الخبر الذي بعدها، وهذا جزم به سيبويه(ت١٨٠هـ) بقوله :" أين ترى عبد الله قائمًا، وهل ترى زيدًا ذاهبًا؛ لأن " هل، وأين " كأنك لم تذكرهما؛ لأن ما بعدهما ابتداء....، فإن قلت: أين وأنت تريد أن تجعلها بمنزلة " فيها " إذا استغنى بها الابتداء، قلت: أين ترى زيدٌ، وأين ترى زيدًا "[٤].

وحكى الأخفش (ت٢١٥هـ) موضعًا لا يجوز فيه إلا الإلغاء، وذلك، نحو:" إن زيدًا لظننت أخوه منطلقٌ " ألغيت "ظن "؛ لأنها توسطت بين لام الابتداء وبين جملة " أخوه منطلقٌ " التي في موضع الخبر ولا يجوز إعمالها؛ لأن اللام " إنَّ" إذ ذاك داخلة على " ظننت " وهو ماضٍ متصرف، ولا يجوز

---

(١) يقصد : أن سيبويه شرط إذا تقدم العامل فيجب الإعمال .

(٢) شرح الكتاب للسيرافي، ج ١، ص ٤٦١ .

(٣) المصدر السابق نفسه ج١،ص٤٦١، والنواسخ في كتاب سيبويه للنعيمي ، ص ٨٦ .

(٤) الكتاب، ج ١، ص ١٢١

دخول لام " إنَّ " على الماضي المتصرف إذا وقع خبرًا، فـــإذًا لام الابتـــداء داخلة على الجملة الواقعة خبرًا لـــ " إنَّ"، وأعترض بـــ "ظننت " بينهما [١].

ومن المواضع التي يجوز فيها الإلغاء أن يكون الخبر جملـــة شـــرطية أو جملة اسمية، فتقدمه مع المبتدأ على الفعل أو توسط الفعل بينهمـــا، نحـــو " زيدُ أبوه منطلقٌ ظننت "، و" إن تكرمه يكرمك خلت عمرو "، فإن توسطت جاز الإعمال والإلغاء، ولكنهم اختلفوا في الأرجح منهما، فقيل الإعمال أرجح؛ لأن" الفعل " عامل لفظي وهو أقوى من "الابتداء" وهو عامل معنوي، وقيـــل: هما سواء؛ لأنه عادل قوتها تأخرها، فضعفت لذلك، فقاومها الابتداء بالتقديم ، وإن تأخرت فالإلغاء أقوى عند الجميع؛ لأن المبتدأ جاء بعده الخبر، فـــازداد الفعل ضعفًا بالتأخير، بخلافه لو توسط[٢].

(١) التذييل والتكميل لأبي حيان، ج ٦، ص ٦٢ .

(٢) المصدر السابق، ج ٦، ص ٦٥ .

الخاتمة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب بلسان عربي مبين، على أفصح العرب وخير الخلق أجمعين سيدنا محمد ﷺ، وعلى آله الطيبين، وأصحابه الغر الميامين، من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فقد توصلت إلى عدة نتائج منها:

أولاً: أن الزيادة قد تكون لازمة؛ لدلالتها على معنى لم يكن موجودًا من قبل، وقد تكون زيادتها غير لازمة؛ لأن الغرض منها تأكيد المعنى، وأن الزيادة تقع في أقسام الكلمة الثلاثة: " الاسم، والفعل، والحرف "، وزاد وابن السراج الزيادة في " الجملة "..

ثانيًا: حق المزيد في باب " كان " أن يقع حشوًا، ولا يقع في أول الجملة الأسمية؛ لأن الواقع في أولها يكون محل اهتمام المتكلم، وذلك يتناقض مع الزيادة، ولم يحفظ عن العرب إلغاء ظننت أو إحدى أخواتها إذا وقعت في صدر الكلام إلا على رأي ضعيف أجاز ذلك.

ثالثًا: النحاة المتقدمون لم يستعملوا لفظة " نسخ " ، وكان أول من استعملها ابن مالك (ت٦٧٢هـ) وأول من وضع المعنى الاصطلاحي لها ابن هشام(ت٧٦١هـ).

رابعًا: أن الزيادة تقع في عددٍ من الأفعال الناسخة المختلف في زيادتها، فمنها ما هو من باب " كان " مثل: ": أمسى، وأصبح، وأضحى "، ومنها ما هو من باب أفعال المقاربة، مثل: " كاد "، أما الزيادة في " كان " وحدها فهي قياسية، أما ما عداها من أفعال ناسخة زِيدت معها في نفس بابها أو في باب " كاد " فريادتها مقصورة على السماع، ولا يُقاس عليها.

خامسًا: اختصت الأفعال القلبية المتصرفة بالإلغاء والتعليق، أما غير المتصرفة فلا يكون فيها إلغاء ولا تعليق وكذلك أفعال التحويل.

سادسًا: العامل اللفظي أقوى في الابتداء؛ لذلك لا يجوز إلغاء عمله إلا على رأي الكوفيين، ومن تبعهم كـ " الأخفش" (ت٢١٥هـ)، وابن الطراوة (ت٥٢٨هـ).

ومن أهم التوصيات التي أوصي بها الباحثين والدارسين في هذا المجال:

وقد خلص البحث إلى عدة توصيات أهمها: حث الباحثين والدارسين على تناول الأفعال الناسخة الزائدة والملغاة في القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، فمازالت هذه الأفعال مجالاً خصبًا للدراسة.

﴿ رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ۝٤ ﴾[1]

صدق الله العظيم

(١) سورة الممتحنة ، آية ٤

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: فهرس المطبوعات

١- القرآن الكريم.
٢- الأزهية في علم الحروف للهروي، ت: عبد المعين الملـــوحي، ١٩٩٣م، ط: ٢،١٩٨١ م
٣-أساس البلاغة للزمخشري ، ت: محمد باسل عيون السود، ، دار الكتـــب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١،١٩٩٨ م، منشورات محمد علي بيضوت .
٤-أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، ت: محمد بهجة بيطار .
٥-الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، ت: عبد العال سالم مكرم، مؤسســـة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٩٨٥ م.
٦-الأصول في النحو لابن السراج، ت: عبد الحسين الفتلي، الناشر، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.
٧-الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط: ١٥، أيـــار مـــايو ٢٠٠٢ م.
٨-البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ت:عادل أحمد عبد الموجـــود، وعلـــى محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٣ م.
٩-البرهان في علوم القرآن للزركشي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبـــة دار التراث، القاهرة.
١٠-البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، ت: د. عياد بن عيـــد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٩٨٦ م
١١-تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة الدينوري، ت: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
١٢-تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد بن مرتضى الزبيدي ، ت: د. عبد العزيز مطر ، مراجعة ، عبد الستار أحمد فراج ، ط: ٢، ١٩٩٤ م، مطبعة حكومة الكويت.

١٣-التبصرة والتذكرة للصيمري، ت: فتحي مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط: الأولى، ١٩٨٢م.
١٤-تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري، ت: د. عباس مصطفى الصالحي "كلية التربية بغداد "، الناشر: دار الكتاب العربي، ط: ١، ١٩٨٦ م.
١٥-التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان، ت: د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، دار كنوز إشبيليا بالرياض، ط: ١، ٢٠٢٢ م.
١٦- التصريح على التوضيح لخالد الأزهري، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط: ١، ٢٠٠٠ م، منشورات محمد علي بيضون.
١٧-تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، ت: د. محمد عبد الرحمن محمد المفدى، ج ٤، ط: ١، ١٩٨٣م.
١٨-التفاحة في النحو، لأبي جعفر النحاس، ت: د. ماهر عبد الغني كريم، ط: ١، ١٩٩١ م، مطبعة الأمانة.
١٩-حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي لشهاب الدين الخفاجي، دار صادر بيروت.
٢٠-حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، ت: طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية.
٢١-الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسي، ت: سعيد عبد الكريم سعودي، مركز ودود للمخطوطات، موقع شيخة المرّى.
٢٢-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، ت: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م.
٢٣-الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع للشنقيطي ، وضع حواشيه، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٩٩٩م.

٢٤-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، ت: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق.
٢٥-دليل السالك إلى أوضح المسالك لعبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم للنشر والتوزيع " بدون تاريخ ".
٢٦-ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، ت: محمد حسين.
٢٧-ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه، حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، لبنان ط: ٢، ٢٠٠٥ م،
٢٨-ديوان الفرزدق، شرحه، على فاغور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٩٨٧ م.
٢٩-ديوان كعب بن زهير ، ت. د. درويش الجويدي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط: ١، ٢٠٠٨م.
٣٠-رصف المباني في حروف المعاني للمالقي، ت: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٣١-رغبة الآمل من كتاب الكامل للمرصفي، ط: ١، ١٩٢٨ م، مطبعة النهضة بمصر.
٣٢-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان ، ط: ١، أغسطس ١٩٠٠ م.
٣٣-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب منحه الجليل، ت: ابن عقيل لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث بالقاهرة، دار مصر للطباعة، ط: ٢٠، ١٩٨٠ م.
٣٤-شرح التسهيل لابن مالك ، ت: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون.
٣٥-شرح الجمل الزجاجي لابن خروف، ت: ودراسة ، د. سلوى محمد عمر عرب ، من الأول حتى نهاية باب المخاطبة، ط: ١، ١٤١٩ م.

٣٦-شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، الشرح الكبير، ت: د صاحب أبو جناح، وقفية الأمين غازي للفكر القرآني.
٣٧-شرح ديوان حسان بن ثابت ،صححه، عبد الرحمن البرقوقي، المطبعة الرحمانية بمصر لصاحبها عبد الرحمن موسى شريف، ١٩٢٩ م.
٣٨-شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ، ت: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني بغداد، ١٩٧٧م.
٣٩-شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب سبيل الهدى، بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، ط: ١١، ١٩٦٣ م
٤٠-شرح الكافية الشافية لابن مالك، ت: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، منشورات محمد علي بيضون، ط: ١، ٢٠٠٠ م.
٤١-شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، الجزء الثاني، ت: د. رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٤٢-شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، الجزء الأول ،ت: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ٢٠٠٨م.
٤٣-شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير للخوارزمي، ت: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٠ م.
٤٤-شرح المفصل لابن يعيش، عنيت بطبعه ونشره ، إدارة المطبعة المنيرية لصاحبها محمد منير عبده أغا الدمشقي، إدارة المطبعة المنيرية بمصر.
٤٥-شرح المقدمة المُحْسِبَة لابن بابشاذ، ت: خالد عبد الكريم.
٤٦-شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو لابن مالك، طبعه وخرج آياته ، إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٩٩٦ م .

٤٧-الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لابن فارس، ت: د. عمر فاروق الطبَّاع، مكتبية المعارف، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٩٩٣م.
٤٨-الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، ت: أحمد عبد الغفور عطار، سنة النشر، ١٩٩٠ م.
٤٩-ضرائر الشعر لابن عصفور، ت: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس ، ط: ١، كانون الثاني يناير ١٩٨٠ م.
٥٠-ضياء السالك إلى أوضح المسالك وهو صفوة الكلام على توضيح المالك لابن هشام، تأليف: محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة ،ط: ١، ١٩٩٩م.
٥١-الطبقات الكبرى لابن سعد ، ت: د. علي محمد عمر، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ١، ٢٠٠١ م.
٥٢-الكتاب لسيبويه، ت: عبد السلام محمد هارون،، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط: ٣،١٩٨٨ م.
٥٣-الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل لأبي القاسم الزمخشري، اعتنى به ، خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط: ٢٠٠٩ م.
٥٤-لسان العرب لابن منظور، دار صادر بيروت.
٥٥-اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ت: غازي مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر دمشق، سورية، ط: ١، ١٩٩٥.
٥٦-اللمع في العربية لابن جني، ت: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، ١٩٨٨م.
٥٧-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، ت: علي النجدي ناصف، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، ١٩٩٤م.

٥٨-مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ،مكتبة المتنبي ، القاهرة .
٥٩-المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ت: د. محمد كامل بركات، دارا الفكر بدمشق، ١٩٨٠ م.
٦٠-المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي، المكتبة العلمية بيروت ، " بدون تاريخ ".
٦١-معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ت: د. عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط: ١، ١٩٨٨م
٦٢-معاني القرآن للفراء، عالم الكتب، بيروت، ط:٢، ١٩٨٣م.
٦٣-معجم التعريفات للجرجاني، ت: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع.
٦٤-معجم مقاييس اللغة لابن فارس ت: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ، طبع بإذن خاص من رئيس المجمع العلمي العربي، محمد الداية
٦٥-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، ت: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، ط: ١، ٢٠٠٠م، الكويت.
٦٦-المفصل في علم العربية لأبي القاسم الزمخشري، ت: د. فخر صالح قداوة، دار عمار – عمان ، ط: ١، ٢٠٠٤ م.
٦٧-المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ " شرح الشواهد الكبرى " للعيني، ت: أ.د علي محمد فاخر، و أ. د أحمد محمد توفيق السوداني، ود. عبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام ،القاهرة، مصر، ط: ١، ٢٠١٠ م.
٦٨-المقتضب للمبرد، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط:٢ ١٩٩٤م.
٦٩-المقرب لابن عصفور، ت: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، ط: ١، ١٩٧٢ م.

٧٠-النواسخ في كتاب سيبويه لحسام سعيد النعيمي، دار الرسالة للطباعة، بغداد، ١٩٧٧م.

٧١-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، ت: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، منشورات محمد علي بيضون، ط: ١، ١٩٩٨ م.

ثانياً: فهرس الرسائل العلمية:

- النواسخ وأثرها التركيبي والدلالي دراسة في كتاب إملاء ما من به الرحمن في ضوء المنهج التحويلي، إعداد، يحيى خليل عطية الطلاق، إشراف أ. د علي الهروط، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، جامعة مؤتة، ٢٠٠٦ م.

ثالثاً: فهرس الدوريات:

- النواسخ الفعلية والحرفية في جزء عمَّ دراسة نحوية تطبيقية، لنوال الطيب محمد، وفضل الله نور علي ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية اللغات – قسم اللغة العربية – مجلة الدراسات اللغوية والأدبية – العدد (١) المجلد (١٩) - ٢٠١٨م.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	١٤٩٢
٢-	Abstract	١٤٩٤
٣-	المقدمة:	١٤٩٦
٤-	التمهيد.	١٥٠١
١-	المبحث الأول: زيادة " كان " زيادة قياسية.	١٥١٢
٢-	المبحث الثاني: زيادة "أمسى، وأصبح" زيادة غير قياسية.	١٥٢٢
٣-	المبحث الثالث: زيادة " أضحى " زيادة غير قياسية.	١٥٢٦
٤-	المبحث الرابع: زيادة " كاد " زيادة غير قياسية.	١٥٢٨
٥-	المبحث الخامس: الإلغاء في باب " ظن ".	١٥٣٣
٦-	الخاتمة.	١٥٥٣
٧-	فهرس المصادر والمراجع.	١٥٥٥
٨-	فهرس الموضوعات	١٥٦٢